الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٣
الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالاسبانية): من دواعي سرورنا أن يكون معنا اليوم السيد جايانتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

أولا، أود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع الوفود للشرف الذي أسبغ على بلدي وعليّ بانتخابي رئيسا للجنة الأولى.

هذه الدورة للجنة الأولى - عنصر نزع السلاح من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة - هي الدورة الأخيرة في القرن العشرين. وعند النظر إلى الماضي، بوسع المرء أن يرى كيف أن اللجنة سعت لتدعيم ما تحقق حتى الآن في ميدان نزع السلاح وكيف أنها شجعت على وضع مبادئ توجيهية وتطوير معايير وممارسات في مجالات محددة وعززت التفاوض بشأن صكوك قانونية جديدة بشأن الحد من أسلحة ومواد أسلحة معينة والقضاء عليها. وقد أسهمت إسهاما أساسيا في الهدف العام للمنظمة المتمثل في تجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب.

ومسؤوليتنا في هذه الدورة تتمثل في المضي بذلك العمل قدما. وتتطلب هذه المهمة منا جميعا التصميم والرؤية اللازمين لتطوير ما يمكنني أن أسميه "الأمن المستدام" لتوجيه البشرية على نحو أكثر أمنا في المستقبل. وأنا واثق من أنني أعبر عن مشاعرنا جميعا هنا عندما أقول إن توقيت هذه الدورة، التي تنعقد على أعتاب القرن الجديد، يزيد من تقديرنا للأهمية الشديدة للمهمة الماثلة أمامنا في هذه اللجنة ويضفي عجالة على جهودنا. وهذه الجهود لها بعد عالمي، بيد أن فعاليتها في العديد من الحالات تتضاعف بالعمل على الصعيد الإقليمي.

إن أسلحة الدمار الشامل تشغل بال اللجنة الأولى عن حق، ولا شك لدي في أن ذلك الانشغال سيعبر عنه في مشاريع القرارات التي ستعرض علينا. ورغم أن من المسلم به أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أحرزا تقدما كبيرا في خفض ترساناتهما النووية الكبيرة، ثمة إحساس عام بأن عليهما أن يسعيا سعيا جادا لمواصلة جهودهما بدعم من المجتمع الدولي، وبمشاركة من الدول النووية الأخرى حينما يكون ذلك ملائما، حتى يتخلص العالم كلية من هذه الأسلحة التي تخالف روح العصر. وتنتظر هذه اللجنة بفارغ الصبر أن تؤكد لها هاتان الدولتان أن المحادثات بشأن المعاهدة الثالثة لتخفيض

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86087
9986087

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الثالثة)، التي أعلنت في حزيران/يونيه، ستبدأ بالفعل سريعا وتؤدي فورا إلى مفاوضات فعلية.

في السنة ونصف السنة الماضية، عانينا من انتكاسات خطيرة جدا في مجال نزع السلاح النووي تمثلت في تجارب نووية في جنوب آسيا، وإطلاق قذائف، وتطوير تكنولوجيا القذائف للأغراض الدفاعية، وهي خطوة يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على الاستقرار الاستراتيجي ونزع السلاح النووي. ورغم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد فتحت للتوقيع قبل ثلاث سنوات، فإنها لم تحظ إلا بـ ٢٦ تصديقا من التصديقات الـ ٤٤ اللازمة لدخولها حيز النفاذ، ولم يكن من بين هذه التصديقات الـ ٢٦ سوى تصديقين من دولتين نوويتين. ومؤتمر فيينا، الذي اختتم أعماله مؤخرا، انعقد بدعوة من الأمين العام بناء على طلب الدول التي صادقت على المعاهدة، عملا بالمادة الرابعة عشرة منها، في محاولة لتيسير العملية نفسها. ومن المسائل الأخرى التي تسبب القلق أن مؤتمر نزع السلاح عجز عن الاتفاق على برنامج عمله وعن بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، رغم المؤشرات التي ظهرت في نهاية عام ١٩٩٨ بإمكانية القيام بذلك في عام ١٩٩٩.

وقد زاد من حدة هذه التطورات الباعثة على القلق وقوع أحداث تتجاوز مجال اختصاص هذه اللجنة. والمناخ الدولي الناجم عن تلك الأحداث لا يبدو مؤاتيا لاتخاذ تدابير هامة في مجال نزع السلاح النووي في المستقبل القريب.

إن هذه الدورة للجنة الأولى ستكون الدورة الأخيرة قبل مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنني على يقين في هذا الصدد من أننا جميعا رحبنا بالبيان المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر الصادر عن وزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي نادوا فيه مرة أخرى بضرورة الالتزام العالمي بالمعاهدة، وأكدوا فيه مجددا التزامهم بنزع السلاح النووي وبنزع السلاح العام والكامل بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأعربوا عن استعدادهم للإسهام في إنجاح المؤتمر. وآمل أن يكون ذلك البيان بشير خير لعملية استعراض معززة حقا لهذه المعاهدة التي تمثل مفتاح التقدم صوب هدف نزع السلاح النووي. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لتحاشي الأخطار الكامنة في المزيد من الانتشار بمواجهة التحديات الماثلة أمام نزع السلاح. وأضيف أن البيان الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين يشدد على الربط بين المسائل التي نتناولها في هذه اللجنة وولاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

ويدرك أعضاء اللجنة جيدا أن وجود معايير قانونية لا يكفي وحده. ومن الضروري بأقصى درجة أن نكفل التزام الأطراف الكامل بالواجبات التي تعهدوا بها طوعا. وفي حين أن الجمعية العامة ليس من واجبها أن ترصد الامتثال للصكوك القانونية، فهي ما فتئت تدعم أعمال هيئات المعاهدة ذات الصلة لتعزيز آليات التحقق والامتثال بغية التعامل بحزم مع أي طرف يقوم بانتهاكها.

لقد تابعت الوفود عن كثب الخطوات التي اتخذتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ نظام تحقق صارم ينشأ عن طريق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ورحبت الوفود أيضا بالتقدم المحرز حتى اليوم فيما يتعلق بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، ودعت جميع الدول الأطراف إلى التعجيل بالمفاوضات ومضاعفة جهودها لوضع نظام للتحقق من الامتثال كفء وفعال من حيث التكلفة وعملي. علاوة على ذلك، شددت تلك الدول على أهمية الالتزام العالمي بالبروتوكول الإضافي الذي اعتمدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٧، والذي يوفر الأساس لتحقيق الإمكانات الكاملة لنظام ضمانات الوكالة الذي تقوم عليه معاهدة عدم الانتشار النووي.

طوال عدة سنوات ماضية تسبب عجز المجتمع الدولي عن الاتفاق على تنفيذ جدول أعماله في مجال نزع السلاح في إعاقة خطيرة لأعمال مؤسساته، لا سيما مؤتمر نزع السلاح. وقد أدت الخلافات العميقة في الفهم والنهج فيما يتعلق بالبنود المدرجة في جدول نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي إلى منع المؤتمر من إنشاء أية هيئات فرعية أو من تعيين أي منسقين في هذه السنة، رغم الجهود الجبارة التي بذلها رؤساؤه المتتالون.

كما يعرف جميع الأعضاء، فإن الرئيس السابق، السفير لوك، ممثل أستراليا، تعهد بإجراء مشاورات مشتركة مع الرئيس المقبل، السفير كريد ممثل النمسا،

خلال شهور ما بين الدورات من أجل بدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن خلال دورة مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٠. وبالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة الأولى، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييدنا لتلك المشاورات وعن الأمل في أن تحقق الهدف المنشود.

لقد جددت الوفود النداءات في المناقشة العامة في الجمعية العامة ليس فقط من أجل نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإنما أيضا للحد الفعال من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه الأسلحة، التي تسمى بـ "أسلحة الدمار الشامل الصغيرة"، تكون النساء والأطفال ضحاياها الرئيسيين، وتضر بإمكانات التنمية وتعرض للخطر الأمن الإنساني بطرق عديدة. واعترافا بالتهديد المتعدد الوجود الذي يفرضه تكديسها الزائد ونقلها غير المشروع على الأمن، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا في تموز/يوليه يؤكد أهمية إدراج نزع السلاح والتسريح والإدماج في اتفاقات السلم وولايات حفظ السلام في المستقبل. وفي أيلول/سبتمبر، نظر مجلس الأمن في الموضوع ذي الصلة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وكرس في ذلك الوقت، وللمرة الأولى، اجتماعا وزاريا كاملا لموضوع الأسلحة الصغيرة. ونتيجة لذلك، من المحتمل توجيه اهتمام أكبر في المستقبل لإدماج نزع السلاح الوقائي بين استراتيجيات المجلس من أجل بناء السلم. وعلاوة على ذلك، فإن مزايا إقران تدابير نزع السلاح الوقائية، مثل جمع الأسلحة، بالحوافز الإنمائية ستتحقق بشكل أكثر تكرارا. ويمكننا أن نتأكد من أن عمل اللجنة الأولى خلال السنين قد أسهم في تحقيق هذه الأهداف.

يعرف الأعضاء أن لجنتنا معروض عليها عدد لم يسبق له مثيل من تقارير الأمين العام في مجال الأسلحة الصغيرة: دراسة متابعة أجراها فريق الخبراء الحكوميين بشأن الأسلحة الصغيرة لتقرير عام ١٩٩٧؛ وتقرير يحتوي على توصيات الأمين العام ووجهات نظر الدول الأعضاء بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ ودراسة فنية بشأن المشاكل المتعلقة بالذخائر والمتفجرات؛ ودراسة أولية بشأن جدوى قصر إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على المنتجين والموردين المصرح لهم من جانب الدول؛ وتقرير عن مشاورات الأمين العام عريضة القاعدة بشأن الاتجار غير المشروع، بما في ذلك مُدخل من حلقتي عمل إقليميتين للأمم المتحدة؛ وتقرير عن تقديم المساعدة إلى الدول في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، أتوقع أن توصي اللجنة الجمعية العامة باتخاذ ترتيبات تحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، المقرر عقده في عام ٢٠٠١. واقتراح عقد هذا المؤتمر كان قد طرح في دورة العام الماضي.

وشهد العام الماضي تطورات هامة أخرى على جانب الأسلحة التقليدية ذات التكنولوجيا المنخفضة. ففي شهر آذار/ مارس دخلت اتفاقية أوتاوا، التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى حيز النفاذ، وفي شهر أيار/ مايو عقد بنجاح الاجتماع الأول الأطراف كما بدأ تنفيذها رسميا. وفي كانون الأول/ ديسمبر، سيعقد في جنيف المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل بشأن الحظر الجزئي للألغام البرية الملحق بالاتفاقية الخاصة بحظر أو تقييد أنواع معينة من الأسلحة التقليدية.

ولعدد من أسباب، أعتقد أن الاهتمام متزايد في إمكانية العمل الإقليمية للتقدم بجدول الأعمال العالمي. وعلى المستوى الإقليمي، يمكن للهيئات الحكومية الدولية أن تضع مبادئ توجيهية وآليات تصمم على المستوى العالمي، مثل المبادئ التوجيهية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنزع السلاح التقليدي التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في أيار/ مايو لتتلاءم مع سمات مناطقها. وفي منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يقع فيها بلدي، دخلت الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة حيز النفاذ. وهذه الاتفاقية أبرمت في إطار منظمة الدول الأمريكية. وتلك المنظمة تعمل بشكل وثيق مع عدد من البلدان لتطهير أراض من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي أفريقيا، تدعم قرارات مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الأفريقية، ومبادرات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، والوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جميعها العمل بشأن الأسلحة الصغيرة الذي بدأته هذه اللجنة.

إننا لا يمكننا أن ننسى الثمن الغالي الذي يدفع نتيجة للتسلح المتزايد. والمنافسة للحصول على أسلحة حديثة

مكلفة تضع عبئا هائلا على المجتمعات غالبا ما يلقى على كاهل الذين لا تتوافر لديهم الوسائل للوفاء باحتياجاتهم الإنسانية الأساسية من الطعام والمأوى والصحة والتعليم. وإن رواج الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة ذات التكنولوجيا المنخفضة يمتص أيضا أموالا كبيرة كان من الممكن أن تستخدمها المجتمعات لتحقيق أهداف بناءة. ونحن نعرف أيضا أن تدمير الأسلحة، وفي حالة الألغام البرية كشفها، يمكن أن يكون مكلفا بشكل غير عادي. وفي بعض المناطق التي مزقتها الحرب وأصابتها الصراعات كانت ندرة الأموال المخصصة للأغراض الاجتماعية والاقتصادية تزداد حدة نتيجة الحاجة إلى تحويل الموارد الإنمائية إلى عمليات طارئة وعمليات التعمير. وآمل أن تتناول جميع الوفود هذه المسائل الملحة في الأسابيع المقبلة.

يدرك الأعضاء أن اللجنة الأولى معروض عليها العديد من البنود، بعضها قديم وبعضها حديث نسبيا. وبوسعي أن أقول إن البعض منها قديم بشكل يستحق الشجب. والعمل بشأن هذه البنود يزيد من صعوبته، كما ذكرت من قبل، عدم الاتفاق على الأولويات. ولسوء الحظ أن هيئة نزع السلاح، لم تتمكن في الربيع الماضي من التوصل إلى توافق آراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، مع أنها حققت قدرا من الاتفاق أكبر من الاتفاق الذي تحقق خلال أي من السنوات الثلاث السابقة من مداولاتها للبند. إن عقد دورة استثنائية، إذا تم بنجاح، سيوفر اتجاها مسؤولا لبذل جهود متضافرة لبعض الوقت مستقبلا. وهذا أقل ما يقال بهذا الشأن. وفي الأسابيع المقبلة، إلى جانب أعمال أخرى تتطلب اهتمامي - ستتقبل الرئاسة بصدر رحب أي مقترحات بشأنها - سأستعرض الوضع مع المكتب للتوصل إلى الإجراء الذي ينبغي اتخاذه لتلمس إمكانية عقد دورة استثنائية رابعة معنية بنزع السلاح.

وعلى أية حال، أعتقد أنه يجب وضع جدول أعمال قوي لنزع السلاح، إذا ما كان لنا ليس فقط أن نحمي الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإنما أن نضع أيضا معايير أفضل للحياة في جو من الحرية أفسح. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل كفاحه للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وسيكون عليه التوصل إلى تفهم مشترك بشأن ما يشكل متطلبات وطنية مشروعة للدفاع عن النفس، وإلى توازن قابل للاستدامة بين احتياجات الدفاع والاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجنب مواجهة آثار الطابع المتغير للصراع، من عنف يشن بين الدول إلى عنف يشن أساسا داخل الدول، وضرورة وضع استراتيجيات وقائية، وهي عامل هام لحل الصراع عن طريق الدبلوماسية الوقائية. وسيكون عليه أن يكفل أن تعود الثورة في التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات بفائدة حقيقية على المجتمع البشري بأسره.

فلنبدأ مهمتنا بروح حسن النية والتعاون.

بيان يلقيه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أرحب بحرارة بالسيد جايانثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي سيخاطب اللجنة الأولى في يوم افتتاح عملها الموضوعي هذا.

السيد دانابالا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، وإلى أعضاء هيئة المكتب، بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة. إن خبرتكم الدبلوماسية الطويلة التي تشمل العمل في المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، تؤهلكم بجدارة لتولي المهام التي تنتظر اللجنة.

ستتناول اللجنة بعض قضايا الساعة المعقدة جدا والمدرجة في جدول أعمال الأمين الدولي وقد زاد من شدة هذا التحدي عدد من التطورات التي حدثت في العام الماضي وأخلت باتفاقات نزع السلاح السارية في نفس الوقت الذي ترتفع فيه النفقات العسكرية في كثير من البلدان. وهذه الأحداث، التي تتضمن زيادة كبيرة في تواتر الحروب داخل الدول في عام ١٩٩٨، تواصل تأكيد الدور الحيوي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في رفع لواء المعايير القائمة للسلم والأمن الدوليين، وفي تهيئة الإرادة السياسية اللازمة لإبرام اتفاقات جديدة.

ويتعين علينا أن نرفض بصوت واحد قبول أن الحرب أو أسلحة الدمار الشامل أو التكديس المفرط للأسلحة أو النقل غير المشروع لها أصبحت من معالم الوضع البشري الطبيعي. فينبغي لنا أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بمبادئ الميثاق، بما فيها تسوية المنازعات بالطرق السلمية وواجب حماية غير المقاتلين في وقت الحرب وبيئتها. وكما ذكر الأمين العام مؤخرا في

تقريره عن أعمال المنظمة، "يمثل منع نشوب الصراعات المسلحة ... هدفا لا يعلو عليه هدف والتزاما لا يفوقه التزام وطموحا لا يسمو عليه طموح" (A/54/1، الفقرة ٣٦). ونزع السلاح أمر جوهري في هذه المهمة وفي تكوين ثقافة للوقاية.

إن افتتاح مداولات هذه اللجنة كان دائما مناسبة تقابل بالترقب الشديد. وافتتاحها اليوم، بالنظر إلى الملابسات التاريخية التي ذكرتها، سيدي، يكتسي أهمية خاصة. فقبل ٦٠ عاما على وجه التحديد، تلقى الرئيس فرانكلين روزفلت رسالة من ألبرت أينشتاين يبلغه فيها بأنه يمكن صناعة قنابل من طراز جديد قوية إلى أقصى درجة من اليورانيوم. ولئن كان السباق على الحصول على القنبلة قد بدأ في ذلك التاريخ، فإن المطالبة بنزع السلاح النووي لم تتأخر عن ذلك كثيرا. ففي عام ١٩٤٦ دعا القرار الأول للجمعية العامة إلى

> "القضاء، في السلاح الوطني، على الأسلحة الذرية وعلى جميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها للدمار الشامل". (القرار ١ (د - ١)، الفقرة ٥ (ج))

واليوم، هناك أقل من ٢٠٠٠ ساعة باقية لبلوغ الألفية القادمة. وهذا في حد ذاته يجب أن يحث الوفود على الالتزام مرة أخرى بإيجاد توافق جديد في الآراء حول القضايا المعلقة.

يوافق غدا التاريخ الرسمي الذي يتوقع أن يتعدى فيه سكان العالم ستة بلايين نسمة. ورؤية المجتمع العالمي ينتقل إلى القرن الجديد بنمو سكاني مقرون بنمو في عدم التكافؤ في الفرص أو في الدخول، تشكل كابوسا متوقعا للسلم والأمن الدوليين، لا سيما في عصر التفاعل النووي الحراري هذا. وليس من شأن هذا سوى توكيد حقيقة أن نزع السلاح والتنمية يرسخ أحدهما الآخر، وأن أهميتهما حاسمة للسلام والرخاء العالميين.

وقد تكون القضية الأصعب باستمرار في جدول أعمال اللجنة على مر السنين هدف التوصل إلى نزع السلاح النووي الشامل، وإن الاتجاهات العالمية في هذا المجال مختلطة. فرغم أن تكديس الأسلحة النووية قد انخفض انخفاضا شديدا منذ زمن الحرب الباردة، لا تزال عشرات الآلاف من هذه الأسلحة موجودة، وكثير منها في حالة استنفار عالية، وكثير منها جاهز للاستعمال في الضربة الأولى في الصراعات القادمة، وكثير متاح للاستعمال الميداني التكتيكي.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية، لم تدخل معاهدة ستارت الثانية بعد حيز النفاذ، ولئن كانت المناقشات الأولية قد بدأت فإن المفاوضات حول ستارت الثالثة لم تبدأ بعد. ولم تدخل المعاهدات الهامة الأخرى حيز النفاذ بعد، ومنها معاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ستحظر جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى.

وفي يوم الجمعة الماضي في فيينا، أي قبل يومين فقط من الذكرى السادسة والثلاثين لدخول معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية حيز النفاذ، أصدر المشتركون الذين حضروا المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ إعلانا يجددون فيه عزمهم على العمل على تحقيق التصديق العالمي على هذه المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في موعد مبكر. ورغم أن الصدمات التي سببتها التجارب النووية التي أجريت في العام الماضي في جنوب آسيا لا تزال أصداؤها تتردد في جميع أنحاء نظام عدم الانتشار العالمي، فإن الآمال لا تزال معقودة على انضمام الهند وباكستان إلى المعاهدة في وقت قريب.

وفيما يتعلق بالرقابة على المواد النووية، وافق ٤٥ بلدا على الامتثال للبروتوكول الإضافي الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الضمانات النووية، ولا بد للمجتمع العالمي أن يستند إلى هذا الإنجاز الذي يرمي إلى تحقيق هدف قيام جميع البلدان ذات البرامج النووية المدنية بقبول هذه الرقابة المسؤولة.

وإذ تستعد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للمؤتمر الاستعراضي للعام القادم، يجب تحقيق المزيد من التقدم في تشجيع الدول الـ ٥٢ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تبرم اتفاقات الضمانات بعد على إبرامها وتطبيقها دون مزيد من التأخير.

والجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأدوات المتفجرة النووية لم تصل إلى توافق في الآراء بعد. ونظرا للمخاطر

المرتبطة بحيازة الجماعات من غير الدول لهذه المواد، بدأت في الأمم المتحدة جهود للتفاوض بشأن عقد اتفاقية تعنى بقمع الإرهاب النووي، تسهم عند إبرامها في الثقافة العالمية للوقاية.

كما يجري بذل جهود إيجابية لتحسين الرقابة على المواد التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال، أسفرت المبادرة الثلاثية الأطراف، وهي جهد تعاوني يشترك فيه الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، هدفه التحقق من وجـــــود فائض في المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة، عن وضع عدة أطنان مترية من هذه المواد تحت الضمانات. والنجاح الأولي لهذه المبادرة يجب أن يشجع تلك البلدان على التوسع في كميات المواد التي تشملها هذه الرقابة وأن يلهم غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ بهذه السابقة كخطوة إيجابية إلى الأمام في تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح.

أما الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي فقد تناولها بصفة خاصة في أيار/ مايو الماضي كثير من الممثلين الذين حضروا الدورة الثالثـــة للجنـــة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشـــار لعـــام ٢٠٠٠، وقد اختتمت هذه الدورة دون اتفاق على أيـــــة توصيات مضمونية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العـــام أصدر وزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بيانا مشتركا أكدوا فيه من جديد التزامهم بنزع السلاح النووي، فضلا عن نزع السلاح العام الكامل، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. كما أكدوا من جديد التزامهم بقرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لعـــام ١٩٩٥. وتعتمد توقعات نجـــاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في العام المقبل إلى حد كبير على ما إذا كان من الممكن لهذه البلدان أن تتفق مسبقا على اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ تلك الالتزامات.

والسجل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى مختلط أيضا. ويتزايد عدد أطراف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ولكنه لا يزال يقل بكثير عن العالمية. ومع ذلك فإن الدول الأطراف في المعاهدتين مستمرة في استدراج الدول الأخرى إلى المعاهدتين بينما تبذل الجهود في جنيف في الفريق المخصص لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق صياغة تدابير التحقق وبناء الثقة.

وفيما يتعلق بالقذائف، أشار الأمين العام في تقرير هذه السنة عن أعمال المنظمة (A/54/1) إلى أن تطوير قذائف طويلة المدى وإجراء التجارب عليها، بالإضافة إلى تطوير القذائف الدفاعية، وحقيقة أن عددا كبيرا منها متاح للإطلاق عند الإنذار، تُشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن. وإذا كانت معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - التي أطلق عليها القادة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي "حجر زاوية الاستقرار الاستراتيجي" - تنهار تحت ثقل الضغوط الجديدة لوزع نظم وطنية للدفاع بالقذائف، فإن المجتمع العالمي قد يفقد بسرعة حجر زاوية آخر كذلك: هدفه الذي طال السعي إليه في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأكد الأمين العام مؤخرا أن هناك حاجة إلى وضع "قواعد بناء على تفاوض أطراف متعددة" في جميع مجالات القذائف هذه.

وفي ضوء زيادة تكرار الصراعات التي تستخدم فيها أسلحة تقليدية ربما كان أكثر التطورات المرحب بها على مدى السنة الماضية فيما يتعلق بوضع ضوابط على مثل هذه الأسلحة الزيادة الكبيرة في الوعي الدولي بالخسارة البشرية المأساوية والقلق إزاءها من جراء التراكم المفرط لمثل هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، لا سيما بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومن المحتمل أن يعقد مؤتمر دولي كبير في عام ٢٠٠١ لمعالجة المشكلة الأخيرة بوجه خاص.

بيد أنه لا تزال تبقى تحديات خطيرة، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية. وعلى سبيل المثال هناك مزيد من البلدان التي يجب أن تقدم بيانات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية المؤسس عام ١٩٩٢، وعدد أكبر يجب أن يستخدم آلية الأمم المتحدة للإبلاغ النموذجي الموحد عن النفقات العسكرية. ويبقى الحصول على بيانات دقيقة عن نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة مهمة شاقة حقا. وبوجه أعم، تمر صناعة الأسلحة بعملية عولمة سريعة، مما يعقد أيضا الجهود التنظيمية الوطنية والدولية على السواء. ومن التحديات الصعبة الباقية تعزيز إنفاذ حالات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة على الأسلحة.

وفيما يتعلق بضوابط الأسلحة الصغيرة، يجري إحراز بعض التقدم المرحب به - لا سيما في جنوب أفريقيا وأوروبا وغرب أفريقيا فيما يتعلق بالضوابط المفروضة على نقل مثل هذه الأسلحة. وتوفر جهود جمع الأسلحة التي تنظمها الأمم المتحدة في ألبانيا مثالا جيدا على التقدم الإضافي في هذا الميدان، وتبين هذه الجهود

بصفة جماعية ما يمكن إتمامه عندما تتوفر الإرادة. وفي أيلول/سبتمبر الماضي حضرت احتفالا تم فيه رمزيا تدمير الأسلحة التي جُمعت في ألبانيا في مشروع غرامش التجريبي عن طريق تقطيعها ميكانيكيا في الميدان الرئيسي في غرامش في ألبانيا الوسطى، البلد الذي يُدرك أن نزع السلاح يمكن أن يلعب دورا هاما ويؤدي فوائد جمة للتنمية. ويقوم اليوم أحد رسل الأمين العام للسلام، الممثل مايكل دوغلاس، في المشاركة في احتفال لتدمير الأسلحة في ألبانيا، بينما يتم أيضا افتتاح أعمال إنشاء طريق جديد.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، كان دخول كل من البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاوا حيز النفاذ خلال الأشهر الأحد عشر الماضية خطوة هامة نحو القضاء على أهوال الألغام الأرضية. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتشجيع العضوية العالمية في هاتين المعاهدتين إذا أراد العالم أن يحقق هدف نزع السلاح الذي طال انتظاره.

وفيما يتعلق بالتطورات داخل آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة، تجدر الإشارة إلى عدد منها. فقد وافق مؤتمر نزع السلاح على توسيع عضويته إلى ٦٦. واستطاعت هيئة نزع السلاح أن تصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ولتنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح تشمل الأسلحة التقليدية. بيد أن عجز هيئة نزع السلاح عن الوصول إلى توافق الآراء حول عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح كان نكسة كبيرة، مثلما كان عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمل خلال دورته الأخيرة. ووصف الأمين العام في أحدث تقرير سنوي له هاتين النكستين بأنهما "مصدر قلق عميق ومستمر".

بيد أن عجز أعضاء مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمل يجب ألا يُعزى إلى أي فشل من جانب المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ذلك أن التقدم أعاقه عدم وجود بيئة دولية مواتية للتخفيضات الكبيرة في الأسلحة. وبعد الجمود الذي حدث في المؤتمر عرضا - وليس سببا - للركود العالمي بشأن نزع السلاح النووي.

وقامت إدارة شؤون نزع السلاح - بالرغم من أنها لا تزال أصغر إدارة في الأمم المتحدة - باقتراح ميزانية قدرها ١٣,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أو ما يكاد يقل عن ٦,٨ مليون دولار في السنة. وهذا سوف يمكن الإدارة من خدمة الدول الأعضاء بتوسيع قاعدة بياناتها، وتوفير المعلومات للبعثات الدائمة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز النهج الإقليمية لنزع السلاح، والنهوض بصفة عامة بأعراف نزع السلاح المتعددة الأطراف. وإنني أشجع جميع الوفود على زيارة موقع إدارتنا على شبكة الإنترنت، الذي يتضمن معلومات مفيدة عن معاهدات نزع السلاح، وحلقات اتصال لقواعد بياناتنا، ووصفا تفصيليا لأنشطتنا، وببليوغرافيا بمنشورات الإدارة. وأحد تلك المنشورات، "الكتاب السنوي لنزع السلاح" كان لفترة ٢٣ سنة بمثابة مرشد شامل للأنشطة في جميع أرجاء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وستتاح اليوم للجنة منشورات أخرى للإدارة. كما أود أن أشجع جميع الممثلين على حضور ندوة الإدارة القادمة عن المذهب النووي، التي ستعقد في هذه الغرفة الساعة ١٣/٠٠ يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقد درست الندوات السابقة موضوع إبطال نُظم الإنذار من الأسلحة النووية وانتشار القذائف.

ختاما، أود أن أعرب عن أخلص الأماني بنجاح مداولاتكم في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد جايانثا دانابالا على بيانه الذي أثق في أنه سوف يقدم، بل سيكون مساهمة كبيرة في الإطار الإجباري لمداولات اللجنة.

المناقشة العامة

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم باسم وفدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم مساندتنا في تصريف واجباتكم الهامة. كما أقدم التهانئ لأعضاء المكتب الآخرين.

إن التطورات الأخيرة على المشهد الدولي عتمت بالتدريج على الآمال التي ظهرت في نهاية الحرب الباردة - الآمال بإمكانية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل المنظور. ويبدو أننا نقترب من

الألفية الجديدة بميل جديد إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية، والاعتماد على الوسائل العسكرية التي تتيح هذا الاستخدام بدون مخاطرة أو تكلفة بالمواد والأرواح بالنسبة للأطراف المستخدمة لها. كما نلاحظ زيادة في الاعتماد على الأسلحة النووية في شكل إحياء مذاهب الردع.

والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية زادت من التوتر الاستراتيجي كما أنها تثير الريبة. ونتيجة لذلك، وصلت المفاوضات بشأن خفض الأسلحة النووية إلى طريق مسدود.

ومما لا يثير دهشتنا في ظل هذه الأوضاع أن المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها لم تدخل حيز النفاذ بعد ما يقرب من سبع سنوات منذ التوقيع عليها. ومما لا يثير دهشتنا أيضا أن المداولات في مؤتمر نزع السلاح لم تؤد بعد ثلاث سنوات متتالية إلى مفاوضات موضوعية، كما أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، لم تتفق على توصيات موضوعية بشأن هذا المؤتمر الذي من المقرر أن يعقد في الربيع القادم.

في إطار هذه الخلفية اجتمع وزراء الشؤون الخارجية في أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز بشأن إعلانهم المشترك المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد". ولاحظوا وجود قدر ما من الرضى عن النفس ينبغي التغلب عليه بالدرجة الأولى من خلال التزام لا لبس فيه على أعلى مستوى بالقضاء على الترسانات النووية في وقت مبكر وبشكل كامل. وينبغي أن يُترجم هذا الالتزام إلى عملية مفاوضات معجلة لتحقيق نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الخمس بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد تحققت مكاسب كثيرة في مجال نزع السلاح النووي في السنوات التالية لانتهاء الحرب الباردة. ورغم ضرورة الاعتراف بهذه المكاسب، تنبغي الإشارة إلى أنها غير كافية ولا تبرر الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٦، بعد أن اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسعدني أن أعلن أن حكومتي قد أودعت وثيقة تصديقنا على المعاهدة في الأمانة العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا العام ستقوم المكسيك بدورها بعرض مشروع قرار، نيابة عن المقدمين التقليديين لمشروع القرار استراليا ونيوزلندا، يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبضرورة أن تصدق عليه كل الدول التي يلزم مصادقتها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

في هذا العام أيضا، سيعرض مشروع قرار على اللجنة بشأن الحاجة إلى جدول أعمال جديد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد قدمت قطاعات كثيرة من المجتمع الدولي العديد من الاقتراحات بشأن النهج الذي ينبغي أن يتبع في عملية نزع السلاح النووي. أولا، ينبغي أن تقتصر الوظيفة الأساسية للأسلحة النووية على ردع الاعتداء النووي. وينبغي بالتالي أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وكذلك عن سياسة عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. ومن الضروري بمكان أيضا التدليل على التزام لا لبس فيه بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، واستحداث برنامج أو اتخاذ سلسلة من التدابير للحد من التهديد النووي. ويمكن أن تتضمن تدابير لإبطال نظم إنذار الأسلحة النووية أو تعطيلها، وسحب الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من المواقع التي توجد فيها حاليا ومواصلة عملية الخفض المنتظم والمنهجي للترسانات النووية. وتتسق هذه التدابير كلها مع الالتزام الذي التزمت به الدول الحائزة على الأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

لقد كان القصد من عقد معاهدة عدم الانتشار أن تشكل صكا للتغيير يسمح لنا بإحراز تقدم من حيث مهمة نزع السلاح ونحو العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي كنا ننعم به ذات يوم. ورغم تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدد، ينبغي ألا تعتبر إطارا دائما للحالة الراهنة للأمور. إذ أن المعاهدة تشكل إطارا لعملية دينامية مفيدة ما دامت تحرز تقدما منتظما نحو هدفها النهائي؛ وهو القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية احتفظ وفدي بحق تقديم مشروع قرار بشأن موضوع نزع السلاح النووي إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ يتضمن

برنامج عمل يوفر تدابير تسمح لنا بأن نتحرك قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد كرر وفدي الإعراب عن دعمه لإعادة إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تناط بها مسؤولية التفاوض على عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، بالاستناد إلى تقرير المنسق الخاص وما تضمنه من ولاية. ونحن نرى أن من الضروري أن تبدأ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، دون إبطاء، بشأن هذا التدبير الثاني المحدد لبرنامج العمل الوارد في القرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي - التي اعتمدت قبل خمس سنوات تقريبا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها المعقود في عام ١٩٩٥. وينبغي أن ندلل على التزامنا القوي في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لكي تترجم برنامج العمل المتفق عليه إلى أعمال.

وقد أكدنا على ضرورة أن تصبح معاهدة وقف المواد الانشطارية التي سيتم التفاوض على عقدها جزءا حقيقيا من عملية نزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي أن تراعي المعاهدة عنصر اللاتوازي فيما يتعلق بالمواد الانشطارية التي سبق تخزين أكداس منها. فضلا عن ذلك، ولكي تصبح هذه المعاهدة فعالة وغير تمييزية حقا، يجب أن تتناول كل جوانب المشكلة وأن تنص على حظر إنتاج كل المواد الأساسية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية.

ونرحب بموافقة هيئة نزع السلاح هذا العام بالإجماع على المبادئ والتوجيهات في مجال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالاستناد إلى تدابير تتوصل إليها الدول في المنطقة المعنية بحرية. وهذا يؤكد المصلحة المستمرة للمجتمع الدولي في إنشاء هذه المناطق وكذلك المساهمات القيمة التي تسهم بها هذه المناطق في مجال تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وتكتسي الضمانات التعاقدية المنصوص عليها في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية أهمية خاصة، نظرا إلى المواقف المعلنة في المفهوم الاستراتيجي المنقح لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما فيها احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة لهذه الأسلحة واستخدام حجج لا مبرر لها لاستمرار حالة عدم اليقين بالنسبة إلى خصم محتمل ما.

والعمل في المجموعة المخصصة من الدول الأعضاء في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي ينبغي أن تستكمل صياغة بروتوكول للتحقق قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، قد دخل الآن مرحلة تعريف هامة. وأكدت حكومة المكسيك على أهمية قيام المجموعة بتنفيذ ولايتها بالكامل وعلى ضرورة إنشاء الآليات الدولية اللازمة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي الواردة في المادة العاشرة من الاتفاقية. وينبغي أن يتضمن البروتوكول هذه الآليات لكي يكسبها طابعا ملزما قانونيا، وعلى لجنة التعاون التي من المقرر إنشاؤها في إطار المنظمة التي ستنشأ في المستقبل لأغراض حظر الأسلحة البيولوجية أن تتولى تنسيقها.

والمكسيك تؤيد أيضا إنشاء صندوق طوعي لجمع الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع محددة في مجال التكنولوجيا الحيوية ولإنشاء شبكات إقليمية لعلم الأوبئة.

والمكسيك تقدمت، مع غيرها من بلدان عدم الانحياز، باقتراح بشأن إجراء بحوث عن انتشار الأوبئة في سياق بروتوكول للتحقق. وفي وقت أكثر حداثة، تقدمت بنص عن الأنواع المختلفة من الزيارات التي يمكن أن تنمي التعاون وبناء الثقة، وتنص هذه الوثيقة على ألا تتم الزيارات إلا للمنشآت المعلن عنها من قبل.

إن الاتجاه المتزايد نحو استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف في الفضاء الخارجي والتقارير التي تفيد بأنه يجري تخصيص موارد كبيرة لتنفيذ هذه المبادرات، إنما تؤكد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لمنع أية محاولة لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية.

في العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة دون أية معارضة قرارا يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يستكمل استعراضه للولاية الواردة في قراره لعام ١٩٩٢ حتى يمكن إعادة تشكيل آلية للتفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف يعزز النظام القانوني الذي يطبق على الفضاء الخارجي ويمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

والمكسيك، اتساقا مع التزاماتها التعاقدية باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية دعت مرارا إلى استعادة هذه الآلية داخل مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تبدأ المفاوضات في ذلك المحفل في العام القادم حول وضع تدابير لمنع تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح آخر للمواجهة وسباق التسلح، ولا يمكن أن نتجاهل مرة أخرى مطالب المجتمع الدولي ببدء المفاوضات حول هذا الأمر الملح.

اكتست مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية متزايدة في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات على الصعيد العالمي لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب سهولة الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها دون ضوابط. والاجتماع الأخير الرفيع المستوى لمجلس الأمن للنظر في هذه المشكلة ركز مرة أخرى على ضرورة الاتفاق على تدابير ترمي إلى كبح الانتشار الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونؤكد التزامنا بمواصلة العمل للتقليل من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثارها السلبية على السكان وعلى البلدان المتضررة. ونرى أن عقد مؤتمر معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه قبل عام ٢٠٠١ سيتيح الفرصة لاتخاذ تدابير لمنع وتقليل التكدس المفرط لهذه الأسلحة وآثارها المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك الإنتاج والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بغية تعزيز الجهود الإقليمية التي بدأت بالفعل في هذا الميدان.

وتؤمن المكسيك بأن الإعداد للمؤتمر ينبغي أن يكون كافيا حتى نضمن نجاحه. لذلك نؤيد الاقتراح الخاص بأن تكون ولاية اللجنة التحضيرية التي ستنشئها الجمعية العامة هذا العام تعريف أهداف المفاوضات ونطاقها وموعد بدء المفاوضات بشأن نص متطور يوافق عليه المؤتمر. ونؤيد وجهة النظر التي مفادها أنه ينبغي للجنة التحضيرية أن تأخذ في الاعتبار بالإضافة إلى الخبرات الإقليمية في هذا الميدان، توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة وبصفة خاصة توصيات المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ ونثق بأن المؤتمر سيستفيد من المناقشات التي ستدور في اللجنة التحضيرية التي ستشارك فيها جميع الدول الأعضاء.

نحتفل هذا العام بدخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ الذي يشكل ذروة عملية مثالية قوامها الاشتراك والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقد تأكدت هذه الشراكة في الاجتماع الأول للدول الأطراف الذي عقد في مابوتو في أيار/ مايو الماضي. واتفق في ذلك الاجتماع على استحداث برنامج عمل فيما بين الدورات لضمان التنفيذ الفعال. وقد اجتمعت في جنيف في الشهر الماضي اثنتان من اللجان الخمس الدائمة للخبراء. وانطلقت عملية تعريف الاحتياجات الفعلية في الميدان للبلدان الأكثر تضررا بالألغام، وتم استعراض البرامج القائمة وطرق تفعيل آثارها والحاجة الملحة لتعبئة الموارد لمواجهة الاحتياجات المعرّفة.

وتؤكد حكومتي التزامها بمواصلة الاشتراك في العملية حتى تصبح اتفاقية أوتاوا عالمية، وحتى نضمن تطبيقها بفاعلية، الأمر الذي يقربنا من الهدف المتمثل في القضاء إلى الأبد على تلك الأسلحة الوحشية. وستقدم البلدان الملتزمة بفرض حظر كامل على الألغام المضادة للأفراد إلى الجمعية العامة، مثلما فعلت في السنوات السابقة، مشروع قرار يدعو جميع الدول إلى أن توقّع دون إبطاء على اتفاقية أوتاوا أو تصادق عليها أو تنضم إليها.

يتمثل هدف المعايير الدولية القائمة في ميدان نزع السلاح، في ضمان الأمن الدولي وحق كل دولة في الأمن والحفاظ على الأمن في أدنى مستوى ممكن من التسلح دون أن يتعرض للخطر أمن أي دولة أو مجموعة من الدول. والطموحات المتمثلة في نزع السلاح لن تتحقق إذا ما سعت أي دولة أو مجموعة من الدول إلى تحقيق التفوق العسكري ولم تتورع من استخدام القوة لتعزيز قيمها أو خدمة مصالحها.

والنظام الدولي الذي يقوم على التعاون والحوار والوئام لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ونتيجته الطبيعية وهي نزع السلاح العام والكامل. والنظام السلمي المستقر الذي يقوم على حكم القانون وليس على القوة لا يمكن أن يتضمن تفوقا عسكريا أو عودة إلى مفهوم الحرب العادلة.

ولا يمكن فصل نزع السلاح والأمن عن نبذ استخدام القوة. فهما يتطلبان أن يتسق سلوك الدول مع مبادئ الميثاق وأن تعزز الدول المؤسسات التي ينشئها المجتمع الدولي لصون السلم.

قبل وقت غير بعيد عرفت الأمم المتحدة الأمن بأنه "حالة تعتقد فيها الدول أنها غير معرضة لخطر هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو قسر اقتصادي ويمكنها أن تتابع دون أي خطر تنميتها وتقدمها". والآن كيف يمكننا أن نوفق بين هذا التعريف وبين المذاهب الاستراتيجية القائمة على التهديدات، وتجدد المفهوم البالي للحرب العادلة والتسليم بحقوق التدخل التي لا يعترف بها القانون الدولي؟ يجب على اللجنة الأولى أن تسعى إلى تقديم إجابات على هذه الأسئلة في الوقت الذي يوشك فيه هذا القرن على نهايته.

السيد ريما (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم بحرارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم تأييده الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

في الوقت الذي نقترب فيه من القرن المقبل، تطرح البيئة الأمنية الدولية علينا خليطا من الفرص الهائلة والتحديات المعاصرة. والجهود الراهنة المختلفة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار تعزز شبكة الأعراف الدولية وتسهم في صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق هذا الهدف ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعزز بنشاط الجهود الدولية في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، سواء فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل أو بالأسلحة التقليدية.

في هذا العام بدأت عملية أوتاوا تؤتي ثمارها عندما دخلت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، حيز النفاذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩، وانعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع عدد كبير من الدول على الاتفاقية والانضمام إليها، الأمر الذي أدى إلى دخولها حيز التنفيذ في وقت قصير جدا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقية أوتاوا، بما في ذلك الالتزامات بتقديم التقارير والتقيد بالمواعيد النهائية التي حددت في الاتفاقية لتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في المناطق الملغمة وفي المخزونات، فضلا عن تقديم المساعدة لضحايا الألغام. وعلاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى ضم جهودها للتوصل إلى القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد على نطاق العالم. وفي هذا السياق ينبغي التشديد على أهمية الفرصة التي تتيحها الاتفاقية للدول الموقّعة عليها بأن تطبق مرحليا أحكامها ريثما تدخل حيز النفاذ. وسيشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في برنامج العمل فيما بين الدورات، المعتمد في الاجتماع الأول للدول الأطراف. وقد قام الاتحاد الأوروبي بعدد من المساعي التي تشدد على أنه لم يعد بالإمكان تبرير المزيد من إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتحث البلدان المنتجة للألغام الأرضية المضادة للأفراد على الامتناع الصارم عن تصدير هذه الأسلحة.

وما فتئ الاتحاد الأوربي يشعر بقلق شديد إزاء الشقاء الذي ما زالت تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد للسكان المدنيين، وهو ملتزم بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على هذه الأسلحة وإنهاء المشكلة الإنسانية الناتجة عنها. وتقوم مشاركة الاتحاد الأوروبي على أساس العمل المشترك المعتمد في عشية مؤتمر أوتاوا في عام ١٩٩٧، والذي يضع أيضا إطارا لإجراءات محددة وإسهامات مالية من جانب الاتحاد الأوروبي في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام.

إن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح في العالم في مجال إزالة الألغام، وأكبر مقدم للمساعدة إلى الضحايا وإلى الأنشطة المتصلة بالألغام الأرضية. ففي الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، أسهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٣٥ مليون يورو تقريبا لإزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وهذه المساهمة لا تشمل المساهمات الفردية من الدول لأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي عام ١٩٩٨، بلغ إجمالي التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجال الأنشطة المتعلقة بالألغام الأرضية مبلغ ١٠٣ مليون يورو تقريبا. وبينما يأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار على النحو الواجب الشواغل الإنسانية، فإنه سيظل مركّزا مساعدته المالية والتقنية على الدول الأطراف والدول الموقّعة على اتفاقية أوتاوا التي تلتزم التزاما عمليا كاملا بمبادئها وأهدافها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه لكي يتم تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بفعالية في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فلا بد من تحسين التنسيق الدولي للنشاط المتعلق بالألغام. ويدعم الاتحاد الأوروبي الدور التنسيقي المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن المسؤولية النهائية عن أعمال الألغام تقع على عاتق السلطات الوطنية في البلد المتضرر، وبالتالي فإنه يركز بصورة خاصة على المساعدة على إنشاء هياكل وطنية كفؤة وقدرات تشغيلية لإزالة الألغام. وفي هذا الصدد، اعتمد الاتحاد الأوروبي، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قرارا بالقيام بعمل محدد في مجال إزالة الألغام في كرواتيا، وطلب إلى اتحاد أوروبا الغربية تنفيذه. وتركز البعثة على تقديم المشورة والخبرة التقنية والدعم في مجال التدريب للمركز الكرواتي للأعمال المتعلقة بالألغام.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ومن الضروري أن تقدم الدول الأطراف التقارير الوطنية المطلوبة قبل المؤتمر، ونشجع الدول الموقّعة أيضا على أن تفعل ذلك على أساس طوعي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها أن تفعل ذلك، وخاصة البروتوكول الثاني المعدل، المعني بالألغام الأرضية، والبروتوكول الرابع، المعني بأسلحة الليزر المسببة للعمى.

ومن الجوانب الأخرى التي تشكل شاغلا كبيرا فيما يتعلق بالأمن البشري تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على نحو مزعزع للاستقرار. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي عملا مشتركا يضع إطارا لنهج شامل يتخذ في موضوع الأسلحة الصغيرة، يشمل تدابير وقائية وتفاعلية لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. ويهدف العمل المشترك إلى بناء توافق في الآراء في المحافل الإقليمية والدولية الملائمة بشأن المبادئ والتدابير اللازمة كأساس لقيام نهج إقليمية تدريجية لمعالجة المشكلة، وحيثما كان ملائما، لإبرام صكوك عالمية عن الأسلحة الصغيرة. وهو يتطلب القيام بأعمال معينة من جانب الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للبرامج والمشاريع المتصلة بمشاكل الأسلحة الصغيرة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة المزمع عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، ينبغي أن يكون محور التركيز الرئيسي في الجهود الرامية إلى مكافحة مشكلة تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار. وينبغي لهذا المؤتمر أن يعالج الموضوع معالجة شاملة. وسيتخذ الاتحاد الأوروبي تجاه الاستعدادات اللاحقة للمؤتمر نهجا يهدف إلى التوصل إلى نتائج جوهرية ومفيدة - إما في شكل مبادئ توجيهية أو صكوك ملزمة قانونيا - ووضع برنامج عمل قوي للتعاون الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة. وبما أن هذا الموضوع سيكون من أهم المسائل أمام اللجنة الأولى في هذه السنة، فإننا نهيب بجميع الدول أن تشارك في هذا الجهد.

وكجزء من النهج العام لتخفيف حدة مشكلة الأسلحة الصغيرة، اعتمد الاتحاد الأوروبي في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٩ قرارا بشأن مساهمة الاتحاد بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ يورو في الجهود الرامية إلى جمع وتدمير الأسلحة في ألبانيا دعما لإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والمشروع النموذجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتبديل الأسلحة بالتنمية في محافظة غرامش في ألبانيا. والمشروع اتخذت زمام مبادرته مجموعة الدول الأعضاء المهتمة، وهو يدعو إلى تقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي على زيادة الحوافز لبرنامج لتسليم الأسلحة التي في حوزة قطاعات كبيرة من المدنيين في ألبانيا.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالنظر في المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في جميع جوانب تعاونه الإنمائي، وهذا قرره المجلس الإنمائي للاتحاد الأوروبي في ٢١ أيار/مايو من هذه السنة. إن تحمّل المسؤولية فيما يتعلق بسياسات نقل الأسلحة مسألة أساسية في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. ومدونة السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة، التي أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، تضع معايير عالية لإدارة عمليات نقل الأسلحة التقليدية من جانب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وتشجع تقييد تلك العمليات. كما تعزز تبادل المعلومات ذات الصلة لتحقيق المزيد من الشفافية في عمليات نقل الأسلحة. ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده لزيادة فعالية هذا التدبير الهام ويدعو البلدان الأخرى إلى التزام مبادئ مدونة السلوك.

في حزيران/يونيه ١٩٩٧، اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامجه المخصص لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

التقليدية ومكافحته. ولتنفيذ ذلك البرنامج، اتخذت مبادرات شتى في أوروبا وفي أفريقيا. وفي هذا الإطار، أولي الاهتمام لتنفيذ البرنامج في الاتحاد الأوروبي وفي البلدان المتضررة، وإلى المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى هذه البلدان. وقد أعلن المؤتمر الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تبنّيه لبرنامج العمل الإقليمي للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لا بوصفه تدبيرا عالميا لبناء الثقة من أجل دعم الاستقرار والأمن فحسب، بل وبوصفه أيضا تدبيرا يشجع الجهود الإقليمية الرامية إلى زيادة الشفافية. وبطبيعة الحال، فإن قيمة السجل ستزداد بقدر زيادة الاشتراك فيه. ويهيب الاتحاد الأوروبي بالدول كافة أن تقدم إلى السجل تقارير عن وارداتها وصادراتها، تشمل، لأجل زيادة الشفافية وتعزيز قيمة السجل، معلومات عن الحيازات والمشتريات العسكرية المتحققة عن طريق الإنتاج الوطني. وإدراج مثل هذه البيانات سيجعل سجل الأمم المتحدة أكمل وأفيد. كما أن تقديم تقرير صفري، في حالات عدم حدوث عمليات نقل أسلحة، يسهم أيضا في تحقيق الشفافية. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يزيد فريق الخبراء الحكومي، المقرر دعوته للانعقاد في سنة ٢٠٠٠، من تعزيز السجل. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا باتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالشفافية في عمليات حيازة الأسلحة التقليدية.

وللتطورات الحاصلة في أوروبا تأثير ضخم على استقرار النظام الدولي بأسره. إذ أن الأزمة التي نشبت في كوسوفو تمثل، بصورة أوضح مما يكشف عنه أي شيء آخر، تحديا دوليا، وليس مجرد مشكلة إقليمية. وتقدم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها المنتمية إلى شتى أنحاء العالم إسهاما قيّما للتسوية في كوسوفو. ومن المتعين أن تستند عملية السلام في كوسوفو إلى حلول طويلة الأجل من أجل منطقة دول البلقان. ويعد الاتحاد الأوروبي مع مشتركين آخرين برنامجا لتنفيذ حلف للاستقرار في أوروبا الجنوبية الشرقية، وهو ما التزموا به على أرفع مستوى في سراييفو في نهاية تموز/يوليه.

ولا بد أن يكون بوسعنا، نحن الأوروبيين أن نتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأحداث التي تقع في قارتنا. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، أن يطور الاتحاد الأوروبي قدرته على اتخاذ القرار وعلى العمل في ميدان اتقاء الصراع وإدارة الأزمات على النحو المحدد في معاهدة الاتحاد الأوروبي: أي مهام بطرسبرغ. وإذ يفعل الاتحاد الأوروبي ذلك، فإنه سيزيد من قدرته على الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالأهمية الرئيسية لإسهام منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) في كفالة الأمن الأوروبي. ومع قيام الحلف بدور أكثر فعالية في منع الصراعات وإدارة الأزمات، فإن الاتحاد يعترف أيضا بأهمية تنمية التشاور والتعاون والشفافية بصورة فعالة بينه وبين حلف الناتو.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المنظمة الأوروبية الوحيدة التي تضم جميع البلدان الواقعة في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى آسيا الوسطى. وهذه المنظمة عبارة عن محفل لوضع القواعد والمبادئ لدول منطقتنا الإقليمية، وهي أيضا جهة فاعلة فيما يختص بالدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات. والمبدأ الذي تأخذ به تلك المنظمة هو القائل بأن لكل بلد الحق في اختيار ترتيباته الأمنية، هو مبدأ عظيم الأهمية بالنسبة للأمن المشترك في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ويعمل الاتحاد الأوروبي وهو يباشر الأعمال التحضيرية اللازمة لإنجاح مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في اسطنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر، على اعتماد ميثاق أمن أوروبي جديد.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تمثل أحد أحجار الزاوية في صرح الأمن والاستقرار في أوروبا. ويأمل الاتحاد في أن توقّع في مؤتمر قمة اسطنبول نسخة معدلة من تلك الاتفاقية، التي ستكيف وفقا للحقائق الأمنية الجديدة في أوروبا.

كما يشدد الاتحاد على أهمية وثيقة فيينا للأمن في أوروبا، الصادرة في ١٩٩٤.

ويمثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تحديا كبيرا. لذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة التزام المجتمع الدولي بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار،

والقاعدة الصلبة للسعي نحو نزع السلاح النووي. وبهذه الروح نؤيد ونشجع تنفيذ الأهداف المبينة في المعاهدة والقرارات الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود سنة ١٩٩٥. لقد حققت المعاهدة فعلا درجة عالية جدا من العالمية، وهو ما لم تحققه سوى اتفاقات دولية أخرى قليلة. وما برح الالتزام العالمي بالمعاهدة هدفا جوهريا لنا جميعا. ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءه العاجل إلى الدول الأربع التي لم تلحق بعد ببقية المجتمع الدولي وتنضم إلى المعاهدة، لكي تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح لأن اللجنة التحضيرية، لدى وضعها اللمسات الأخيرة على جميع الأعمال التحضيرية ذات الطابع الإجرائي، ومن بينها إنشاء اللجان الرئيسية وطلب وثائق المعلومات الأساسية، قد نجحت في دورتها الثالثة في تمهيد السبيل أمام المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعجز اللجنة التحضيرية عن الاتفاق على توصيات فنية لأجل المؤتمر الاستعراضي. إلا أن العمل التأسيسي الهام قد أُنجز خلال الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الاستعراضي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه الإسهام بصورة إيجابية في عملية معاهدة عدم الانتشار بغية إنجاح المؤتمر الاستعراضي وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

إن تصديق روسيا على المعاهدة الثنائية للحد من الأسلحة الاستراتيجية وبدء التفاوض بشأن المعاهدة الثالثة للحد من الأسلحة الاستراتيجية، وبدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، والتحرك باتجاه تطبيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل عناصر رئيسية لتحقيق هذه الغاية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية تحقيق تقدم سريع في هذه المجالات كافة.

وكان أحد التدابير التي دعا إليها مقرر ١٩٩٥ بشأن تحديد مبادئ وأهداف لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو الأمر الذي تحقق بنجاح في سنة ١٩٩٦. وهذا الصك الهام في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وقّعته ١٥٢ دولة، وهذا رقم رائع. ونحن نهيب بجميع الدول التي لم توقّع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو لم تصدق عليها أن تفعل ذلك دون تأخير، لا سيما الدول الواردة أسماؤها في قائمة الدول الـ ٤٤ التي يلزم انضمامها للمعاهدة لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ومن بينها الصين وروسيا والولايات المتحدة.

لقد صدقت على تلك المعاهدة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المدرجة أسماؤها في قائمة الدول الـ ٤٤ التي يلزم تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، ومن بينها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية فرنسا والمملكة المتحدة.

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على العمل بنشاط لتعزيز دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ وشموليتها في وقت مبكر. واتخذ الاتحاد الأوروبي، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، موقفا مشتركا لمتابعة تحقيق تلك الأهداف. وجدد المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا في الأسبوع الماضي عزم الدول التي صادقت ووقِّعَت على المعاهدة على العمل من أجل التصديق الشامل على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل إنشاء نظام التحقق الذي ورد في المعاهدة، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وكنا نتوقع أن تضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى قبل دخولها حيز النفاذ، نهاية أكيدة وإلى الأبد لتفجيرات التجارب النووية. إلا أن توقعنا هذا أصيب بصدمة شديدة عندما أجرت الهند وباكستان تجارب نووية في العام الماضي. ووجهت ردود الفعل الدولية التي أعقبت تلك التجارب رسالة واضحة مفادها أنه لا بد من وضع نهاية الآن لتفجيرات التجارب النووية. ونكرر نداءنا إلى الهند وباكستان لتوقعا وتصادقا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تماما مثلما ندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه. وفضلا عن ذلك، نحث هذين البلدين أيضا على اتخاذ الخطوات الأخرى التي طالب بها قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون تصاعد سباق التسلح في جنوبي آسيا. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، أجرت الهند وباكستان تجارب باستخدام قذائف تسيارية، مما أسفر عن نتائج سلبية أثرت على حالة الأمن في المنطقة. ونطلب إلى البلدين كليهما أن يمارسا ضبط النفس ويمتنعا عن زيادة تطوير القذائف التسيارية وعن وزع الأسلحة أو القذائف النووية.

والخطوة التالية المتفق عليها دوليا بشأن خطة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي البدء على الفور بإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وكان ينبغي إجراء هذه المفاوضات منذ أمد بعيد. وفي عام ١٩٩٥، أي قبل أربع سنوات، اتفق مؤتمر نزع السلاح على إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، بدا أخيرا أن الطريق أمام المفاوضات باتت سالكة بالتفويض بإجرائها وبإنشاء لجنة مخصصة. ومما يؤسف له، أن تلك المفاوضات قد توقفت هذا العام، بسبب وجود اختلافات فيما بين أعضاء المؤتمر بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال، والتي، مما يدعو إلى استيائنا الشديد، حالت دون التوصل إلى اتفاق على برنامج العمل. وهذا الإخفاق في معالجة قضية تتسم بأهمية حيوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار يقوض بدرجة خطيرة مصداقية مؤتمر نزع السلاح ويعرض للخطر تنفيذ برنامج عمل معاهدة عدم الانتشار.

ومع الإعراب عن الأسف لعدم إحراز تقدم بشأن القضايا الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار المؤتمر الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن زيادة عدد أعضائه وذلك بقبول خمسة أعضاء جدد كخطوة إلى الأمام في العملية الجارية لزيادة عدد أعضاء المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تساهم هذه الخطوة في إنعاش مؤتمر نزع السلاح وأن تساعده على استئناف عمله الهام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري إعادة تعيين منسق خاص في بداية دورة عام ٢٠٠٠ لمواصلة المشاورات بشأن زيادة عدد أعضاء المؤتمر. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم بنشاط لترشيح الدول الأربع الأعضاء فيه والبلدان الأربعة المنتسبة إليه التي قدمت طلبات من أجل قبولها في مؤتمر نزع السلاح.

وتوافق جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن الجهود المنتظمة والتدريجية الرامية إلى نزع السلاح النووي، على النحو الوارد في قرار عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف، هي جهود ضرورية إذا أردنا إحراز تقدم لتحقيق هدفنا المشترك وهو: القضاء الكامل على الأسلحة النووية ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي وقت مبكر من هذا العقد، أحرز تقدم كبير من خلال جهود منفردة وثنائية، على حد سواء، نحو تخفيض الترسانات النووية. ولا بد الآن من تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المجال تنفيذا تاما ولا بد من أن تتبعها مفاوضات بشأن زيادة تخفيضها وأن تستكمل بتدابير الشفافية وبناء الثقة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لأن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) التي وقعت في عام ١٩٩٣ لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. ويطلب الاتحاد إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أن يتخذا كافة الخطوات الضرورية لدخول المعاهدة حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. ويرحب الاتحاد الأوروبي ببيان الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه، والذي اتفقت فيه الدولتان على البدء بإجراء مناقشات بشأن ستارت ٣. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تفضي هذه المناقشات إلى اختتام المفاوضات بشأن معاهدة ستارت ٣ بسرعة زيادة تخفيض الترسانات النووية. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا نظر هاتين الدولتين في اتخاذ تدابير الشفافية المتعلقة بالأسلحة النووية القصيرة المدى في إطار مفاوضاتهما بشأن ستارت ٣.

ونزع السلاح النووي، يعد في الواقع، أيضا مسألة تثير الاهتمام والقلق على نحو مشروع لدى المجتمع الدولي بأسره. والطريقة الواعدة إلى أبعد حد نحو تحقيق هدف مشترك تتمثل في بذل الجهود المشتركة والتعاون المشترك. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى المضي في بحث البند الأول من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يكون الاقتراح الرامي إلى إنشاء فريق عامل مخصص لدراسة سبل ووسائل إقرار تبادل المعلومات والآراء بشأن المساعي الرامية إلى نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح مفيدا في هذا الصدد.

ولقد رحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا نموذجيا إضافة إلى اتفاقات الضمانات القائمة. وستؤدي التدابير المتضمنة في البروتوكول النموذجي، إذا نفذت إلى تعزيز كبير لفعالية نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسينه، وإلى زيادة قدرته على اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ البروتوكول النموذجي بسرعة وشمولية يعد مساهمة لها شأنها في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي السلام والأمن العالميين. لقد أبرم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية البروتوكولات الثلاثة المضافة إلى اتفاقات الضمانات الثلاثة ذات الصلة، أحدها يشمل الدول الـ ١٣ غير الحائزة للأسلحة النووية في الاتحاد الأوروبي، وبروتوكول لكل من المملكة المتحدة وفرنسا. وسوف نبذل قصارى جهدنا لاستكمال تصديقنا بحلول وقت انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الدول التي أبرمت اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبرم بروتوكولات تضاف إلى تلك الاتفاقات وتنفذها في أقرب وقت ممكن على أساس البروتوكول النموذجي وأن تعالج هذه المسألة بما تستحقه من أولوية ضرورية.

وثمة قضية تثير قلق الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة وهي عدم إحراز تقدم في تنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، يطلب الاتحاد الأوروبي مجددا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تلتزم بالقرار الذي اتخذته الدورة الثالثة والأربعون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تلتزم التزاما كاملا باتفاقها للضمانات. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاق الضمانات. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن تطوير أنظمة قذائف وعن إجراء تجارب في الجو، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضا بالقلق إزاء ما أفادت به التقارير عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتصدير قذائف وتكنولوجيا القذائف إلى مناطق غير مستقرة وخطرة في العالم.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد مطالبته بالتنفيذ المبكر لأحكـــام قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١). فقد عجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن إجراء التفتيشات في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونتيجة لهذا لم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة من تقديم أي ضمانات عملا بالولاية المعهود بها لهما بموجب قرارات مجلس الأمن. ويأسف الاتحاد الأوروبي أشد الأسف لهذا الوضع وينتظر نتائج مشاورات مجلس الأمن بشأن أساس التقارير التي تعدها أفرقة الخبراء المنشأة من مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ المكلف أحدها بتقديم توصيات بكيفية إعادة إنشاء نظام فعال لنزع السلاح مع نظام الرصد والتحقق الحالي في العراق، مع مراعاة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المنشأة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، هي أدوات تكميلية هامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما تأكد في مبادئ ومقاصد عام ١٩٩٥ فإن إنشاء تلك المناطق والاعتراف الدولي بها يعززان السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والاتحاد يرحب باعتماد هيئة نزع السلاح المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في دورة هذا العام. ونتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة بليندابا في أفريقيا. ونرجو أيضا نجاح اختتام المباحثات بين الدول الأطراف في المعاهدة الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية السماح بانضمام تلك الدول إلى البروتوكول الملحق بتلك المعاهدة. ونرحب بما أحرز من تقدم في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول في تلك المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية التدابير الفعالة لمراقبة الصادرات، في تحقيق أهداف عدم الانتشار. ومن الضروري أن تضطلع الدول المصدرة بمسؤولياتها وأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة إخضاع صادراتها من المواد والمعدات والتكنولوجيات الحساسة لنظام مناسب للرصد والمراقبة. فوجود نظام ذي كفاءة لضوابط التصدير يوفر الثقة بأن السلع والتكنولوجيات والمواد لن تستخدم إلا للأغراض السلمية، وييسر بالتالي التعاون في مجالات التنمية التكنولوجية هذه. ويظل الاتحاد الأوروبي على اقتناعه بأن الشفافية في نظم مراقبة التصدير ينبغي أن تعزز في إطار الحوار والتعاون وأنها تدعم أنشطة الشفافية التي يقوم بها فريق موردي المواد النووية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية علامة بارزة في عملية نزع السلاح. فمنذ بدء نفاذ الاتفاقية في عام ١٩٩٧ اقترب العالم كثيرا من هدف

القضاء على صنف كامل من أسلحة الدمار الشامل والقضاء على المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية ومنشآت الإنتاج المتصلة بها. وهذا يسهم في إزالة التهديدات الفعلية والمستمرة للسلم الدولي وللاستقرار العالمي والإقليمي. بيد أن الاتحاد قلق لأن عددا كبيرا من الموقعين على الاتفاقية لم يصدق بعد عليها وأن عددا كبيرا من البلدان لم يوقع أو يصدق للآن على الاتفاقية. فمن الضروري أن تستمر جهودنا المشتركة لبلوغ عالمية الاتفاقية. والاتحاد يناشد الدول غير الأطراف في الاتفاقية أن تصدق عليها أو تنضم إليها دون مزيد من التأخير.

كما يدعو الاتحاد جميع الدول الأطراف إلى أن تفي فورا بالتزاماتها المتعلقة بالإعلانات المطلوبة بموجب الاتفاقية، وكذلك بالتزاماتها الأخرى بموجب الاتفاقية. إن التنفيذ الكامل لاتفاقية معقدة كاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ليس بالتأكيد بالمهمة اليسيرة. إذ يجب أن تلبي التشريعات المحلية في جميع الدول الأطراف كامل متطلبات هذه الاتفاقية. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة بتقديم الدراية المتاحة في الاتحاد إلى أقصى حد ممكن إلى أي دولة طرف تطلبها. ومن شأن هذه المساعدة أن تكمل المساعدة الثنائية التي تقدمها لهذا الغرض عدة دول أعضاء في الاتحاد.

ويعيد الاتحاد تأكيد الأولوية التي يوليها لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وسوف تتعزز الاتفاقية بفعالية بالانتهاء المبكر والموفق من المفاوضات في الفريق المخصص للاتفاقية بشأن بروتوكول ملزم قانونا ينشئ نظاما للتحقق والامتثال. ويواصل الاتحاد العمل من أجل النجاح في إنهاء المفاوضات حتى يمكن اعتماد البروتوكول في عام ٢٠٠٠. ويشير التقدم المحرز في الجولة الأخيرة من المفاوضات إلى أن هذا الهدف يمكن تحقيقه. ويؤيد الاتحاد الجهود الرامية إلى تنظيم عمل الفريق المخصص في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ كي يتاح اعتماد البروتوكول في مؤتمر خاص في أقرب وقت ممكن قبل مؤتمر الاستعراض الخامس، ويدعو الاتحاد جميع الدول الأطراف إلى دعم هذه الجهود.

والاتحاد، تمشيا مع دوره النشط في الفريق المخصص للمفاوضات، أكد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ التزامه المستمر بها بتحديده موقفا موحدا إزاء التقدم نحو إعداد بروتوكول ملزم قانونا وتكثيف العمل في الفريق المخصص بحلول نهاية عام ١٩٩٩. ويحدد الموقف الموحد للاتحاد تدابير أو مبادئ توجيهية تكون عناصر أساسية في البروتوكول الملحق بالاتفاقية. وهذه تشمل إعلانات إلزامية ومتابعة فعلية لها على هيئة زيارات؛ وأحكاما لسرعة وفعالية التحقيقات؛ وتنظيما مستقلا بتكاليف مناسبة لتنفيذ البروتوكول؛ وأحكاما لتدابير محددة في سياق المادة السابعة من البروتوكول، بغية مواصلة التعاون والمبادلات الدولية في ميدان التكنولوجيا البيولوجية. ومن شأن اعتماد البروتوكول المنشئ لنظام للتحقق والامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في العام القادم أن يزيد من سلسلة إنجازات نزع السلاح المؤثرة التي تحققت في العقد المنصرم. وهي تشمل معاهدات ستارت، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبروتوكول المعدل الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة الخاص بالألغام الأرضية، واتفاقية أوتاوا، وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحراز التقدم في مجال إنشاء عدة مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويرجو الاتحاد الأوروبي المزيد من خدمة أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار عن طريق الجهود الدولية النشطة، بما فيها هذا الاجتماع للجنة الأولى للجمعية العامة، بحيث تستغل على الوجه الأكمل الفرص المتاحة للإسهام في السلام والاستقرار في عالم اليوم.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم سدة الرئاسة. ومن دواعي الارتياح أن نرى بلدا من نصف الكرة الجنوبي وشريكا من منطقة المحيط الهادئ يدير مناقشاتنا.

وإنه لمن المعتاد في هذا المحفل أن يجري استعراض إنجازات السنة الماضية والتطلع إلى فرص لإحراز مزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إلا أن النتيجة الطاغية لهذا العام لا بد أن تمازجها خيبة الأمل والإحباط. وبالنسبة لمن يُولي منا أقصى الأهمية لنزع السلاح، فإن التقدم المحرز بصورة عامة كان متضاربا، وضئيلا في أحسن الأحوال.

ويبدو أن آليتنا المتعددة الأطراف غير قادرة الآن على تحقيق نتائج بوتيرة تتماشى وتوقعات الناس، وأن علامات التعب ظاهرة على الجبهة الثنائية والجبهة الأحادية الطرف. ويقول البعض إنه ربما يكون نسيج الأمن الدولي قد بدأ يتفكك. فنحن لن نصل في قولنا إلى هذا

الحد، ولكن من الواضح أن هناك ضرورة شاملة لتجديد عزمنا على تحقيق النتائج.

وعندما نلقي نظرة على كشف الحساب، سيكون من قبيل إطلاق العنان للخيال إذا وصفناه بعبارات إيجابية أو متفائلة. فالطابع العالمي للعديد من المعاهدات ليس في المنظور. وثمة ركيزة هامة من ركائز الاستقرار الاستراتيجي باتت موضع شك. وأصبح معيار عدم الانتشار النووي يواجه تحديات. والدول القادرة على امتلاك الأسلحة النووية لا تزال خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والأسوأ من ذلك، أنه يجري الآن حديث يثير بالغ القلق عن متابعة سياسة الحد الأدنى من الردع النووي الموثوق في منطقة جنوب آسيا.

وعندما نتوقف لإلقاء نظرة على خريطة نزع السلاح تصيبنا الدهشة إزاء القدر الكبير من العمل الذي لم ينجز على جميع الجبهات. والجردة طويلة بحيث تبعث على الكآبة. ومع ذلك فقد انقضت سنة أخرى من دون التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)؛ ومناقشة المسألة في هذه اللجنة أصبحت جهدا طقسيا بصورة متزايدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في فيينا الأسبوع الماضي في مؤتمر تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مع أنه لم تكن هناك ضرورة لأن يعقد في جميع الأحوال، فإن دخول هذه المعاهدة ذات الأهمية الفائقة حيز النفاذ ليس متوقعا حتى الآن. وأود أن أسجل في هذا السياق أن نيوزيلندا تعتبر أن التصديق على هذه المعاهدة من جميع الدول الـ ٤٤ التي يتعين عليها الاضطلاع بذلك، بما فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والصين، أمر بالغ الأهمية. وهذه المعاهدة قابلة للتحقق بصورة فعالة. وهي ضرورية لنظام عدم الانتشار الدولي وأساسية لعملية نزع السلاح النووي.

وان مَن نفذوا منا الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكلون ناديا صغيرا جدا لا يتكون سوى من خمسة بلدان، وهناك البعض بيننا ممن لا يزال يتعين عليهم أن يوقعوا على اتفاقات الضمانات الشاملة، وبالتالي فإنهم ينتهكون التزاماتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار والتصديق على البروتوكولات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ما زال بعيدا عن الاكتمال. وفي حين أن المفاوضات المتعلقة ببروتوكول الأسلحة البيولوجية هي الآن في مرحلتها النهائية، فإن هناك حاجة للمزيد من الدفع السياسي بغية ضمان الانتهاء منها دون إبطاء.

ومعاهدة الأسلحة الكيميائية ليست لحد الآن عالمية الطابع في جميع المناطق. ولئن كنا نرحب بالجهود التي تبذلها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التدليل على الشفافية بالنسبة للأسلحة التي في حوزتها، فإنه لا يزال يتعين على البعض البدء بهذه العملية. ومن يُمن الطالع أن الاهتمام الدولي بتفاقم الأسلحة الصغيرة أخذ يتزايد، إلا أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بعمل أكبر بكثير، وإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام مسألة لا تقل إلحاحا. بيد أنه ربما يجب أن تكون أبرز خيبات الأمل تلك المتمثلة في الإخفاق المستمر لمؤتمر نزع السلاح في الدخول في مفاوضات هامة مرة أخرى هذا العام.

فإلى أين يقودنا ذلك؟ لقد طرح محفل طوكيو مؤخرا وجهة نظر ترى أنه ما لم يضطلع بعمل متضافر، ويضطلع به قريبا، فإن معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح يمكن أن تصبح صكوكا جوفاء. وهذا استنتاج واقعي جدا. ومهما تكن مشاعر الإحباط التي تولدها الحالة الراهنة، فإن نيوزيلندا لا ترى أننا على وشك الدخول في نوع من حالة توقف نزع السلاح. فالنبوءات من هذا القبيل غالبا ما تكون عرضة لأن تصبح نبوءات ذات تحقق ذاتي وهي تناسب أولئك الذين يشعرون بالارتياح لعدم التحرك. ولكن ما من شك أن وتيرة جهود نزع السلاح العالمي تسير بخطى متعثرة عموما. وفي بعض الحالات، توقفت تماما. ويجب علينا أن نسير ونعيد توجيه أية مشاعر لنا بالرضى عن الذات والإحباط لنعود ثانية إلى المشاركة المنتجة.

وإننا نشعر بالأسف الشديد لأن الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لهذا العام قد منيت بالفشل وآفاق التوصل إلى اتفاق لا تزال وشيكة التحقيق بشق النفس ونحن نعرف أن الرئاسة الاسترالية الحالية للمؤتمر لن تدخر جهدا في هذه العملية.

ولا تعتبر نيوزيلندا، كما يزعم البعض، أن مؤتمر نزع السلاح يمر بأزمة أو ينبغي تعليقه، ولكن يمكن أن نصل إلى تلك النقطة إذا ما استمر عدم توافر المشاركة الجدية في مؤتمر جنيف ٢٠٠٠. وقد يكون من المريح لأولئك الذين

يراقبون أنشطة المؤتمر، أن يلقوا باللائمة عن هذه الحالة على المؤسسة نفسها. وقد يكون ذلك توهما. فالمسؤولية تقع بالكامل على عاتق أعضاء المؤتمر، وفي هذه العملية، ينبغي أن تراعى على نحو أكبر المبادرات التي تتناولها اللجنة هنا.

وأود أن أوضح بأن نيوزيلندا لا تزال ملتزمة بمؤتمر نزع السلاح. ونحن لا نشك في أنه يجب أن يتفاوض بتوافق الآراء، إلا أن الحاجة لإلقاء نظرة جدية على إجراءات عمله، وبخاصة على هياكل المجموعة السياسية المتعارضة وآلية صنع القرار الطقسية، أمر طال انتظاره وبات ضروريا جدا وربما تكون أوجه النقص هذه هي التي ستحدد في نهاية المطاف مصداقية المؤتمر في المستقبل.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب باقتراح شيلي، الذي يوصي بأنه حالما يتم إنشاء الهيئات التداولية في مؤتمر نزع السلاح، فإنه ينبغي لها أن تستمر في المشاركة في العمل من سنة إلى أخرى ما لم يتخذ قرار بإلغائها. فالعالم الواقعي لا يعمل وفق أطر زمنية محددة - وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ألا يعمل وفقا لها.

ومع ذلك، ثمة أمر إيجابي تحقق هذا العام وهو الاتفاق على توسيع محدود في عضوية مؤتمر نزع السلاح. وأيدت نيوزيلندا بنشاط هذه الخطوة منذ البداية. بيد أننا نرى أن العضوية في هذه الهيئة ينبغي أن تكون عالمية. وأنه لمن الحصافة أن تتم كفالة أوسع مشاركة ممكنة في هيئة مهمتها التفاوض بشأن وضع صكوك تستهدف اجتذاب الامتثال العالمي.

وقبل كل شيء، فإن العمل على وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية يجب أن يبدأ دون إبطاء في العام القادم. فالحالة تعد غير عادية، حيث وافق ما يزيد عن ١٨٠ بلدا في ١٩٩٥ على أن يمثل هذا أولوية، وذلك لدى اعتماد مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار؛ وفي الوقت الذي توفر العديد من القرارات في هذه اللجنة على مدار فترة من السنوات تدعو إلى بدء العمل دون إبطاء؛ وعندما تمكن مؤتمر نزع السلاح من أن ينشئ لجنة مخصصة للتفاوض في عام ١٩٩٨؛ وعندما وجهت في اللجنة العام الماضي فحسب دعوة أخرى حظيت بتوافق الآراء.

وفي العام المقبل وفي مؤتمر نزع السلاح، يجب ألا يحظى بأولوية أقل إنشاء آلية موثوقة تعالج نزع السلاح النووي بطريقة مناسبة. ولا يمكن الاستمرار في كبت المداولة المتعلقة بالمسائل النووية في المؤتمر. فليس من المصداقية في شيء أن يجري بصورة متكررة تأييد ضرورة تحقيق نزع السلاح النووي هنا في اللجنة وفي إطار معاهدة عدم الانتشار وفي أماكن أخرى، في حين لا يجري التداول بشأنه في المؤتمر. فهذا مجرد هراء بالنسبة للشعوب التي نمثلها هنا وليس له أي معنى في سياق التزاماتنا ومسؤولياتنا المشتركة. وليس بوسعنا أن نقبل ولن نقبل التأكيد على أن مصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي استبعادها من الإسهام بطريقة بناءة في عملية نزع السلاح النووي. فالأسلحة النووية متعددة الجوانب من حيث نطاقها وقدرتها على نشر الدمار المهلك، سواء أحببنا ذلك أم لا.

وقد أدركت حكومتي منذ زمن أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مهما حسنت المقاصد من ورائها، لن تردع من يصممون على نشر أساليب الحرب البيولوجية. كما لن يتسنى لها توفير إطار كاف ليكون المجتمع الدولي واثقا كما يجب مما تحظره. لأنه إذا كان المجتمع الدولي واثقا من تلك النواهي، لما كان بعض البلدان قد سعى بهذا القدر إلى القيام بأنشطة الحرب البيولوجية، ولما كانت البلدان الأخرى قد احتاجت إلى الاستثمار في أساليب الدفاع ضد الحرب البيولوجية.

وقد استمعنا إلى آراء متعددة أعرب عنها، على نحو رسمي وغير رسمي، عن أداء لجنة الأمم المتحدة الخاصة وعن آثارها بالنسبة للتحقق من أنشطة الأسلحة البيولوجية بموجب هذا البروتوكول. ونشير، على سبيل المثال، إلى التأكيد على أن التحقق السليم أمر مستحيل، وقد استمعنا إلى استنتاج غامض مفاده أن التفاوض بشأن وضع بروتوكول للامتثال سيكون بالتالي غير مجد في نهاية المطاف ولن يوفر أية فوائد أمنية. ونحن لا نتفق مع ذلك الاستنتاج. وفي الواقع، يتعين علينا أن نرفضه فيما يتعلق بالقضاء على أي نوع من الأسلحة. وفي رأينا، إذا كان في ذلك أي درس نستخلصه فسيتمثل في أنه كان هناك افتقار واضح في ذلك الوقت إلى الصكوك التي يعتمد عليها لإرسال إشارات تحذير للمجتمع الدولي في الوقت المناسب.

وليست لدينا أية أوهام بأن بروتوكول الأسلحة البيولوجية قيد التفاوض في جنيف يمكن أن يمثل حماية

كاملة ممن ينشرون الأسلحة البيولوجية، ولكنه يمكن أن يكون بمثابة رادار فعال للرصد، وأنه كلما ازدادت قوة مكونات رادار الامتثال، كلما أصبح دائما وأكثر اعتمادية بالنسبة للدول الأطراف في البروتوكول. ونحن في حاجة إلى نظام للامتثال يمكن تكييفه ويكون حصينا إلى أقصى حد مما سيأتي به المستقبل. ويجب أن يكون قادرا على إشاعة قدر كاف من الثقة دوليا. وقبل كل شيء، يجب أن يحقق نظام الامتثال فوائد أمنية ملموسة لجميع الدول الأطراف في البروتوكول.

ونحن نعلم أن هناك آراء مختلفة إزاء آليات الامتثال التابعة للبروتوكول. وقد دفعنا ذلك، ودفع الآخرين بدون شك، إلى التفكر مليا في هذا العنصر الأساسي في البروتوكول. وفي هذا السياق ترحب نيوزيلندا بالورقة التي أعدتها حركة عدم الانحياز بشأن الزيارات المجدولة مؤخرا في جنيف. ونعتقد أنها احتوت على العديد من العناصر الجذابة والشيقة. بيد أن هناك عناصر في ورقة عدم الانحياز لا نؤيدها، ولكننا على استعداد للمشاركة على نحو بناء في هذه النقاط الموضوعية الهامة.

وتقدر نيوزيلندا أيضا منذ وقت طويل أن بعض الدول الأطراف التي تعلن امتثالها لالتزامات اتفاقية الأسلحة البيولوجية بحسن نية قد تفتقر إلى الوسائل العلمية والتقنية اللازمة لتطبيق تلك الالتزامات بدون مساعدة خارجية. وتشير الأدلة إلى أن هذه المشاكل لا تنشأ دائما عن الافتقار إلى الإرادة السياسية فحسب، وإنما عن عدم المعرفة بما يتعين فعله. وقد ظللنا مع النرويج وشيلي والبرازيل نعرب عن هذا الشاغل في المفاوضات، وقد اتسع نطاق الاعتراف به الآن وتجري معالجته.

والمواقف الوطنية في هذه المفاوضات بشأن البروتوكول قد أصبحت معلومة جيدا. وقد حان الوقت للانتقال إلى الانتهاء من البروتوكول وإلى إكماله بأسرع وقت ممكن. ونشعر أن ضرورات الامتثال، بل وجميع عناصر التكليف بالتفاوض، يمكن الوفاء بها ومنحها التوازن الصحيح، وأن ذلك لا يمكن أن يكون على حساب وضع صك ضعيف. ولا نريد أن يقال لنا بعد ذلك إن هذا البروتوكول غير قادر على تحقيق الفوائد الأمنية المرجوة. وبالتالي يجب أن تتولى الدول الأطراف المسؤولية عن كفالة قدرة البروتوكول على القيام بذلك.

وفي حين أننا نركز الآن على مفاوضات الأسلحة البيولوجية في جنيف، ينبغي ألا ننسى أنه يجري في لاهاي تنفيذ أول معاهدة عالمية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق تحظر طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وقد أحرز تقدم حقيقي في تحقيق رؤيا من صاغوا اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وآلية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية موجودة ويجري تدمير مخزونات العالم من الأسلحة الكيميائية. ونحن ندخل الألفية الجديدة مع إمكانية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ولكن الشعور بالرضا عن النفس ليس وقته الآن. ولا يزال يتعين على دول أطراف هامة أن تفي بالتزاماتها الأساسية في الاتفاقية. فرؤيا الاتفاقية لن تتحقق ولن تتحقق الفوائد الأمنية المرجوة منها إلا عن طريق العضوية العالمية بها والتطبيق الكامل لكل أحكامها.

وثمة أولوية لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي تتمثل في العمل في مجال الأسلحة التقليدية. فالأسلحة الصغيرة تمثل أدوات يومية للقتل، واستمرار انتشارها يجب أن نتصدى له جماعيا على سبيل الأولوية. وليست هناك منطقة من العالم في مأمن من هذا الخطر أو من عواقبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدمرة. ومن دواعي الارتياح أن الاهتمام الدولي أخذ يتركز على نحو متزايد على أبعاد المشكلة وعلى الحلول الممكنة لها. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالمبادرات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة التي اتخذتها اليابان وجنوب أفريقيا في هذه اللجنة.

ومن الواضح أن اتخاذ نهج شمولي للتعامل مع التراكمات المفرطة والمزعزعة للاستقرار للأسلحة الصغيرة هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وللأسف، ليس من حل دولي وحيد للمشكلة. وسيتعين العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونحن نعتقد أيضا أن السبيل إلى الأمام لا بد أن يكون باتخاذ مبادرات تصاعدية تشمل خطوات متعاضدة على نحو متبادل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة الحقيقية والعاجلة وأن يترجم القلق الواسع النطاق بشأنها إلى عمل متضافر. ونيوزيلندا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذه العملية.

ونحن سعداء لأن الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا آخذ في الازدياد. ومهمة القضاء على الألغام الأرضية تظل هائلة، ولا تزال نيوزيلندا تشارك بنشاط في عمليات إزالة

الألغام. ولكن عالمية الاتفاقية، في رأينا، لن يتسنى تحقيقها باتخاذ تدابير جزئية.

وثمة فترة حاسمة تقترب منا سريعا تتمثل في عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. فمعاهدة عدم الانتشار تظل تمثل حجر الزاوية الأساسي في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. والتحديات أمامها هائلة، إلا أنها تبقى إلى الأبد معاهدة لا غنى عنها. وعملية الاستعراض المعززة التي شرعنا فيها عام ١٩٩٥ لا تزال تتطور. وفي الدورة الثالثة والأخيرة للجنة التحضيرية لهذا العام، كانت النتيجة جيدة من حيث التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ومؤتمر السنة المقبلة الاستعراضي سيمثل لحظة الحقيقة حين سيتعين اتخاذ قرارات صعبة في مجال المساءلة. وسيتعين علينا أن نكفل في سنة ٢٠٠٠ عدم إحباط التوقعات المشروعة لأعضاء المؤتمر. وعلى وجه الخصوص، لن تكون هناك إمكانية للتراجع عن هدف القضاء على الأسلحة النووية والالتزام به. ولهذا السبب انضمت نيوزيلندا إلى آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك في تحالف جدول الأعمال الجديد. وقد قمنا بذلك لأننا نعتقد بضرورة إعطاء دافع سياسي جديد لعملية نزع السلاح النووي. وسنوضح موقفنا عند تقديم قرار جدول الأعمال الجديد إلى هذه اللجنة في بيان منفصل.

إن إحدى الحقائق التي نواجهها تتمثل في أن جدول الأعمال السياسي لنزع السلاح لا يتماشى مع التوقعات العامة. وقد أدت الأزمنة المتغيرة إلى زيادة التوقعات بإمكانية مواصلة إحراز تقدم حقيقي. والمسؤولية تقع على عاتق كل عضو في أسرة الأمم المتحدة لمعالجة عدم التوازن هذا.

وتهتم نيوزيلندا اهتماما شديدا بضرورة نزع السلاح وبضرورة دفع جدول الأعمال إلى الأمام. وقد شاركنا بما فيه الكفاية في مؤتمرات دولية بحيث أصبح لدينا إدراك حقيقي لما قد يترتب على فشلنا من أخطار. والواقع، إن نيوزيلندا لم تضطلع في عدد قليل من الصراعات في هذا القرن بدورها في الجهد الجماعي المبذول.

إن مدن وقرى نيوزيلندا بها العديد من النصب التذكارية للذين دفعوا الثمن غاليا بأرواحهم فيما وراء البحار.

إننا لا نريد أن نرى ذلك يحدث في الألفية الجديدة. ويجب علينا جميعا في هذه اللجنة أن نبدي المزيد من القيادة، والمزيد من السيطرة والمزيد من العزم بشأن نزع السلاح. ولن يفيد الاستغراق في التفكير والتقاعس والتلويح بالأيدي استخفافا مع اتخاذ موقف المتفرج.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، وفد بنغلاديش يؤكد لكم تعاونه التام وأنتم تديرون عمل هذه اللجنة الهامة. ونحن واثقون بأن مداولاتنا ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم الماهرة.

ونعرب أيضا عن شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام السيد جايانثا دانابالا لعرضه الشامل الذي غطى المسائل الكبرى المعروضة على هذه اللجنة. وهنا أود أن أثني عليه لمبادراته الهامة ولإعادة التنظيم التي أجرتها إدارته منذ إنشائها العام الماضي تحت قيادته.

إننا إذ نشارك في المناقشة العامة في اللجنة الأولى هذا العام، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أن التزام بنغلاديش بهدف نزع السلاح العام الكامل ثابت لا يتغير. وهذا الالتزام ينبع من التزامنا الدستوري. وانضمامنا إلى معاهدات نزع السلاح الكبرى ينبع من ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركنا بشكل خاص في جميع الجهود الرامية إلى القضاء الفعّال على جميع الأسلحة النووية. وبنغلاديش، باعتبارها عضوا نشطا في مؤتمر نزع السلاح، لا تزال ملتزمة بالمشاركة في المناقشات والمداولات والمفاوضات الموضوعية بالنسبة لطائفة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار جميعا.

لقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1) أن عددا من التطورات هدد خلال العام الماضي، اتفاقات قائمة لنزع السلاح. وتلك التطورات ليس من شأنها فقط أن تقوض الأمن العالمي فحسب وإنما أن تسبب أيضا في زيادة في النفقات العسكرية العالمية. ونحن نشعر بفزع إزاء ما جاء ببيان الأمين العام من أن آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة لم تستخدم استخداما كاملا منذ اجتمعنا في هذه اللجنة العام الماضي، وأنه تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح يمكن أن تضع أهدافا عالمية للمستقبل القريب.

لقد فشلت هيئة نزع السلاح، للعام الثالث على التوالي، في الاتفاق على برنامج عمل والتوصل إلى توافق

آراء بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بنزع السلاح. والدرع الواقي ضد الانتشار النووي يمكن اختراقه. وتفيد الآنباء بأن عدد دول العتبة يمكن أن يزيد بشكل كبير. والخلاف بشأن الانتشار الرأسي اشتد بسبب إجراء التجارب دون الحرجة.

ومع ذلك هناك توافق آراء دولي يمكن ادراكه، بل آخذ في الاتساع فعلا، يحبذ القضاء على أسلحة الدمار الشامل. والدعوة الواردة في نداء لاهاي للسلام إلى إلغاء مشروعية الحرب تعبر عن ضمير البشرية. واعتماد الجمعية العامة، بتوافق الآراء، في يوم اختتام الدورة الثالثة والخمسين الشهر الماضي لإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلم، يعطي دفعة قوية لجهودنا.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيرا ببدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية يشكل أيضا خطوة إلى الأمام، شأنه شأن دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ. ومما له أهمية بالغة الآن أن تحظى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جنبا لجنب مع أهدافها المتفق عليها، بالقبول على نطاق عالمي.

ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات القدرة على امتلاك الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم على أن تجري بحسن نية مفاوضات تؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي، هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ونتفق اتفاقا تاما مع تأكيد الأمين العام بأن الخفض التدريجي المنتظم للأسلحة النووية، بغرض تحقيق الهدف النهائي الخاص بالقضاء التام عليها، سيظل يمثل واحدة من مهام المجتمع الدولي ذات الأولية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، لا يزال الانتباه مركزا على الشفافية في مجال التسلح. ونحن نثني على عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهنا أود أن أبلغ اللجنة بأن بنغلاديش قدمت بالفعل المعلومات اللازمة لإدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وستواصل القيام بذلك في المستقبل.

إن البيع العلني، والاتاحة السهلة للأسلحة الصغيرة يثيران قلقا بالغا. ووفرة وتوريد أدوات الصراع وأسلحة الموت والبتر السهلة الاستعمال هما المسؤولان عما يقدر بـ ٩٠ في المائة من جميع الوفيات والإصابات ذات الصلة بالصراعات، التي مما يثير الدهشة أن ٨٠ في المائة منها تلحق بالنساء والأطفال. والاتجار الدولي بالأسلحة الصغيرة ونقلها وتكديسها بطريقة غير مشروعة في بلدان عديدة تشكل تهديدا خطيرا لسكانها وللأمن الوطني والإقليمي. وهذا عامل هام يسهم في زعزعة استقرار الدول. وقد زاد من تفاقم المشكلة عدم وجود قواعد أو معايير عالمية لخفض تكديس الأسلحة ونقلها والاتجار بها. وعقد مؤتمر دولي في العام القادم في سويسرا معني بجميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يمكن أن يكون خطوة هامة نحو الوفاء بالحاجة القائمة منذ زمن بعيد إلى بناء توافق آراء عالمي حول هذه المسألة باعتبارها أمرا ذا أهمية وعجالة بالغتين. وهنا يود وفدي أن يسجل تقديره للعمل الهام الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة. وبنغلاديش تؤيد أي إجراء تتخذه هذه اللجنة لتنفيذ التوصيات الهامة التي طرحها ذلك الفريق.

منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والجهود لتعزيز نفاذها ظلت مستمرة، وقد اختتم مؤخرا في فيينا مؤتمر للنظر في المسألة. ومن الحيوي أن تقوم الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على المعاهدة، وكذلك الدول المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بإيداع صكوكها بسرعة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، سيكون الطريق إلى المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أيسر إذا ما أحرز تقدم ملموس في هذا المجال وفي سائر مجالات نزع السلاح النووي.

وبنغلاديش، التي وقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اتخذت مؤخرا قرارا من حيث المبدأ بالتصديق على المعاهدة. وقلق بنغلاديش الكبير كان ولا يزال ناجما عن الالتزامات المالية الثقيلة التي ستتحملها هي وأقل البلدان نموا على حساب تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشتمل على نفقات لجنتها التحضيرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق، بما في ذلك نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والأمانة العامة الفنية. وبنغلاديش، بصفتها منسقا لمجموعة أقل البلدان نموا، أعربت عن قلقها بشأن هذا الأمر منذ الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك. وفعلنا هذا أيضا في اجتماع فيينا

الأخير. ونحن بحاجة إلى إيجاد آلية من شأنها أن تعفي أقل البلدان نموا من هذا العبء الثقيل دون تعريض تنفيذ المعاهدة للخطر.

وبنغلاديش، بوصفها طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تدرك تمام الإدراك مسؤولياتها وتأخذ التزاماتها بجدية. وتمتثل بنغلاديش امتثالا تاما لأحكام الاتفاقية، فهي لا تستحدث الأسلحة البيولوجية، أو تحصل عليها أو تكدسها. والامتثال الكامل للاتفاقية من جميع الدول من شأنه أن يكون ضمانا أكيدا لفعالية القضاء على الأسلحة البيولوجية. ولذلك، هناك حاجة واضحة إلى وضع نظام للامتثال يتصف بالمصداقية. وفي هذا الصدد، ترحب بنغلاديش بالعمل الذي يقوم به الفريق المخصص الذي عهد إليه بالتفاوض بشأن وضع بروتوكول لتدعيم الاتفاقية عن طريق استحداث آلية للتحقق والامتثال. وبهذه الروح شاركت بنغلاديش في تقديم الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري غير الرسمي الذي عقد على هامش الدورة الثالثة والخمسين للجمعية بمبادرة من استراليا. ونرجو أن يوفر الإعلان الحافز السياسي لعملية الموافقة على بروتوكول يعنى بتدعيم الاتفاقية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، كانت بنغلاديش من أولى الدول التي وقعت عليها، وحيث أنه لا توجد لدينا برامج ولا مرافق للأسلحة الكيميائية، فقد صدقنا على الاتفاقية في نيسان/أبريل ١٩٩٧. إلا أن تصديقنا سيكون ذا معنى ضعيف ما لم تنضم إلى الاتفاقية البلدان الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية. ونؤكد على ضرورة الامتثال العالمي للاتفاقية، ونطالب جميع الدول غير الأطراف فيها أن تنضم إليها دون إبطاء. كما أننا نؤكد أهمية أن تبدأ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مبكرا بالأنشطة وفقا لجميع الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية.

وفي عالم اليوم، ينطوي نزع السلاح الإقليمي على تحديات جديدة. وسباق التسلح المتواصل يشكل مصدرا خطيرا لتهديد الأمن ويستنزف موارد ضخمة من بلدان كثيرة على حساب الاستثمار في التنمية. ونعتقد أنه وإن أمكن للتدابير الإقليمية لبناء الثقة أن تحرز تقدما كبيرا، فلكي يكون لنزع السلاح الإقليمي فعالية حقيقية، يتحتم وجود تفهم على الصعيد العالمي من خلال التصرفات المخلصة والمفيدة من الدول الكبرى.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على أنشطة المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ويحث وفد بلادي دائما على تقديم الدعم والموارد الكافية إلى هذه المراكز، بما فيه مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لكي تكون أكثر نشاطا في تشجيع الحوار بشأن قضايا نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفيما يتعلق بمركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، لا تزال بنغلاديش تشعر بخيبة الأمل، حيث أنه رغم طلباتنا المتكررة، فإن المركز لا يعمل من مقره في كاتماندو بل تجري إدارته من نيويورك. ولا يوجد مبرر لإدارة هذا المركز من نيويورك، فقد أنشئ بقرار من الجمعية ليكون مقره في كاتماندو ويعمل من هناك. والمركزان الإقليميان الآخران، لأفريقيا ولأمريكا اللاتينية، يعملان كل من منطقته، ويقيم مديراهما هناك.

ومما يدهشنا أنه رغم الطلب الوارد في قرار الجمعية ٧٦/٤٩ دال، وإعادة تأكيده في القرار ٧٨/٥٣ باء، المتخذ في العام الماضي، لم ترد في تقرير الأمين العام عن المركز أية إشارة إيجابية عن نقله إلى كاتماندو. وحجة القيود المالية لا تبدو مقنعة. ولا يوجد ذكر في التقرير لحجم المبلغ اللازم لذلك. ونود أن نعلم من وكيل الأمين العام دانابالا ما تتطلبه الميزانية لكي يعمل المركز من كاتماندو. ونود كذلك أن نعلم إذا كان التمويل هو العامل الوحيد الذي يقف عائقا في سبيل عمل المركز من المنطقة.

وختاما، أود أن أقول إنه ينبغي ألا يعتبر نزع السلاح غاية في حد ذاته. فالدافع النبيل لنزع السلاح، وهو إنقاذ البشرية من ويلات الحرب والتدمير، يجب أيضا أن يحثنا على الارتقاء بأغلبية البشر من هوة الفقر والتخلف. وما تدخره الدول الكبرى من أي تخفيض، ولو كان ضئيلا، في النفقات العسكرية يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في الجهود الإنمائية للبلدان النامية. ويمكن لهذه التخفيضات الطوعية في الإنفاق على الأسلحة أن تزيد عوائد الاستثمار في تحسين نوعية حياة البشر.

ولما أصبح الصراع بين الشرق والغرب مسألة تنتمي إلى الماضي، فإننا نتوقع مخلصين أن يتخذ نزع السلاح المتعدد الأطراف مسارا أكثر نشاطا. ونعتقد أنه من الممكن إيجاد حلول تقبلها جميع الأطراف، حتى للمشاكل التي تبدو معقدة، إذا وجدت الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية عند إجرائها المفاوضات. وفي سعينا إلى التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، يتعين

علينا ألا نتوانى في الجهود التي نبذلها صوب تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل. وهذا هو الهدف النهائي الذي نحتاج إلى تحقيقه لكي نكفل حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلة، ويجب علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيق ذلك بكل عزم وإخلاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستايهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم التأييد الكامل من وفد بلادي الذي يشعر بالسعادة الخاصة إزاء تعيينكم. ونذكر أن ممثل شيلي هو الذي نسق بين مجموعة الدول، بما في ذلك سويسرا، التي انضمت إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦.

ووفد بلادي، مثله مثل وفود أخرى عديدة، يلاحظ أن المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية تباطأت بشدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. والتوقف الذي يطول أمده في هذه المفاوضات يعرض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر. كما يمكنه أن يضعف المؤسسات والمنظمات الدولية التي تعمل بنشاط في هذا المجال. ولكي نواجه هذه التطورات المقلقة، يجب أن نجري تقييما متعمقا للحالة الراهنة وأن نستعرض الأولويات.

ففيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية حول تخفيض المخزون من الأسلحة النووية، فإن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لم تدخل حيز النفاذ بعد. ورغم أن هذين البلدين قد شرعا في إجراء مناقشات جديدة بشأن مستقبل قواتهما النووية، كما أنهما يواصلان عملية تخفيض فردي لترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية، فإن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، بشأن الحد من النظم المضادة للقذائف، تبدو أنها حجر عثرة في مفاوضاتهما في المستقبل. وترجو حكومة بلادي من هاتين الدولتين أن تتوصلا إلى اتفاق في وقت قريب حول هذه القضية بغية البدء بمفاوضات حول إجراء تخفيضات جديدة في إطار اتفاق ستارت ٣ لنزع السلاح.

وفيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف للتوصل إلى نزع السلاح النووي، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوة نحو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت. وقد اختتم قبل بضعة أيام في فيينا أول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدة. ورغم أن تنفيذ المعاهدة في تقدم، إلا أن عقبات دخولها حيز النفاذ تبقى قائمة طالما أن الدول الحائزة للقدرة النووية لم توقع عليها بعد أو تتأخر في إيداع صكوك تصديقها. وسويسرا تطالب هذه الدول بالامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

وانتهت الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح بدون أن تعتمد حتى برنامج عمل. ولم يتمكن المؤتمر أيضا من متابعة المفاوضات التي بدأت في عام ١٩٩٨ بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام العسكري، أي ما يسمى بمعاهدة وقف الإنتاج. وبدون مثل هذه المعاهدة سيكون من الصعب للغاية إنجاز توازن مستقر ويمكن التحقق منه لجميع المواد الانشطارية للاستخدام العسكري على أدنى المستويات. وهذا التوازن ضروري من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في القضاء الكامل والذي يمكن التحقق منه والشامل على جميع الأسلحة النووية. وسوف تلزم مضاعفة الجهود لإعادة البدء في مفاوضات معاهدة وقف الإنتاج قبل بداية الدورة القادمة. ولقد سبق لوفدي أن أكد للرئيس الحالي، السفير ليزلي لاك، وكذلك خلفه، السفير هيرالد كريد، دعمه الكامل لهما في عملية التشاور.

ويرتبط المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القادم، الذي سيعقد في هذه المدينة في العام المقبل، ارتباطا وثيقا جدا بالتقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وهكذا فإنه لا يمكن وجود شك في أن أهداف نزع السلاح لعملية الاستعراض التي بدأت في عام ١٩٩٥ - بالرغم من تواضعها - لم تتحقق بعد. وعلينا أن نعترف بأن العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي أسفرت عن نتائج متباينة نوعا ما. لذلك فإنه ينبغي استخدام الوقت بين الآن وبداية المؤتمر في استعراض أولوياتنا.

ويتحتم في هذا الصدد المتابعة بدون هوادة للنهج المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، على النحو المفصل في عام ١٩٩٥ بقصد إتمام تنفيذ الوثيقة المتعلقة بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وإذا تحقق ذلك الهدف، فسوف تبقى معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام الأمن الدولي وسوف تتيح لعملية

التخفيض التدريجي للأسلحة النووية والقضاء عليها أن تسير قُدما طبقا للمادة السادسة من المعاهدة.

بيد أننا مسرورون لملاحظة التنفيذ الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنجازات الدول التي أعلنت عن تدمير مخزونات ومرافق إنتاج أسلحتها الكيميائية، تمشيا مع الاتفاقية. ونود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التزامها بكفالة احترام الاتفاقية بتنفيذ أعمال التفتيش للمرافق العسكرية والمدنية على السواء. ونود في الوقت ذاته أن نشجع تلك الدول، التي رفضت حتى الآن ولأسباب مختلفة التوقيع على الاتفاقية، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحقيق الهدف المشترك لقيام عالم بدون أسلحة كيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، من الأهمية القصوى أن تنجز المفاوضات لتعزيز اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن حظر الأسلحة البيولوجية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحسين تنفيذها، وتعزيز كفاءتها والنهوض بالتمسك العالمي بها. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه لإنهاء مفاوضات الفريق المخصص قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في عام ٢٠٠١. ويأمل بلدي أن يتحقق تقدم هام بحلول نهاية العام. وفي هذا الصدد تؤيد سويسرا أعمال رئيس الفريق المخصص، السفير تيبور توث الذي يتوقع أن ينهي هذه المفاوضات العام المقبل.

وكما تعلمون، فقد اقترحت سويسرا أن تستضيف في جنيف مقر المنظمة المستقبلية لحظر الأسلحة البيولوجية. وسوف تتخذ السلطات السويسرية جميع التدابير اللازمة لضمان أفضل الظروف الممكنة لإنشاء المنظمة الجديدة في جنيف حالما ترغب في إقامة أمانة دائمة. ونرى أن المدينة توفر بيئة مؤاتية لنجاح هذه المنظمة وملائمة للدول الأطراف. وجنيف هي بالفعل مقر للعديد من المنظمات والهيئات العاملة في ميادين نشاط المنظمة المستقبلية، مثل منظمة الصحة العالمية، وكذلك البعثات الدائمة لأكثر من ١٤٠ دولة.

وبعد أن أكملت موجزا للقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أود أن أركز اهتمامي الآن على مشكلة انتشار ما يسمى بالأسلحة التقليدية. وأن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها لا يهددان السلام والأمن في كثير من مناطق العالم فحسب، بل أيضا يعرضان للخطر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لكثير من الدول. وتشارك سويسرا بنشاط في الجهود الدولية في هذا الميدان وتوصي باتخاذ تدابير لتخفيض أعداد هذه الأسلحة ومنع المزيد من انتشارها.

وفيما يتعلق بالجهود العالمية لعدم انتشار الأسلحة الصغيرة، تعد سويسرا عملية لتطوير تقنيات ترقيم الأسلحة التي يمكن تطبيقها عالميا بالتعاون الوثيق مع صناعة الأسلحة وقد أظهرت حلقة العمل التي نظمتها سويسرا هذا العام في جنيف بوضوح أنه من الممكن ترقيم الأسلحة بدون أن يترتب على ذلك نفقات إضافية. وأكدت حلقة دراسية أخرى نظمتها سويسرا بالتعاون مع ألمانيا في بادن في حزيران/يونيه الماضي رغبة صناعة الأسلحة في الانضمام إلى جهودنا.

وينبغي للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه والذي سيعقد في سنة ٢٠٠١ بناء على قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ هاء أن يكون فرصة لتدعيم الجهود الدولية في مجال الأسلحة الخفيفة. وينبغي أن تشمل هذه الجهود بصفة خاصة جهود الترقيم والشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر. وترغب سويسرا في استضافة هذا المؤتمر في جنيف إذا قررت الجمعية العامة ذلك، وترحب بالمبادرات المتخذة للتحضير له. ولهذا الغرض ستعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر حلقة دراسية عن رصد ومراقبة تدفقات الأسلحة الصغيرة.

ومنذ دخول اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج، ونقل، الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في ١ آذار/مارس، تجري عملية تنفيذها. وأنجزت خطوة هامة بالاجتماع الأول للدول الأطراف في أيار/مايو الماضي في مابوتو. واعترافا بهذه الأهداف الرئيسية مثل إزالة الألغام، وعالمية الاتفاقية وتقديم المساعدة إلى الضحايا، أعطيت أهمية خاصة للتعاون بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. ويشرف سويسرا أن تتمكن من استضافة المؤتمر الثاني للدول الأطراف في جنيف في السنة القادمة. وزيادة على ذلك فقد أختيرت جنيف بوصفها موقعا لعملية ما بين الدورات للجان الخبراء الخمس الدائمة التي سوف تجمع أخصائيين مشهورين عالميا في هذا الميدان. واستطاعت اللجان الخمس التي تمضي في أعمالها حاليا، أن تستفيد من دعم مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وتعتبر اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الصك الدولي الوحيد الذي يقدم حاليا آفاقا واقعية لتنسيق الموارد على الصعيد العالمي من أجل توفير المساعدات الفعالة والكافية والهامة لضحايا الألغام وللبلدان المتأثرة بتلك الآفة. وبالنسبة لهذا الموضوع فإن بلدي، الذي يعمل بالتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، يمر بعملية وضع اللمسات الأخيرة على نهج متكامل لمساعدة ضحايا الألغام.

والصك الهام الآخر في هذا الميدان هو البروتوكول الثاني المعدل، المرفق باتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ورغم أن البروتوكول لا يحظر إنتاج الألغام ولا حيازتها، فإنه يشكل إسهاما كبيرا في مجال تنظيم استخدام الألغام الأرضية والشراك المتفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة بهدف القتل أو الإصابة بجراح أو إلحاق أضرار. وقد دخل البروتوكول الثاني المعدل حيز النفاذ العام الماضي، كما أن المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول سيعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام، وسويسرا تدعو الدول التي لم تصدق على البروتوكول الثاني المعدل إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ستبدأ الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية، الذي من المقرر عقده في عام ٢٠٠١، في الشهور القليلة القادمة، وستجدد سويسرا دعمها من خلال توفير مساهمة موضوعية في هذه العملية. فبعد حلقتي العمل المعنيتين بالآثار النفسية للأسلحة الصغيرة ستنظم سويسرا حلقة دراسية ثالثة في الربيع القادم تعنى بملاءمة بعض أنواع الذخيرة المستخدمة في الأسلحة الصغيرة للأغراض العسكرية.

ولدى تقييم التقدم المحرز هذا العام في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لاحظنا أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في عدة مجالات من المفاوضات المتعددة الأطراف، بما فيها مجال نزع السلاح النووي وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. ويعتقد وفدي أن عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح إنما هو عنصر لا غنى عنه من عناصر الأمن والاستقرار الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للأمين العام ووكيل الأمين العام جايانثا دانابالا والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح فلاديمير بتروفسكي وفريقه، دعم حكومة سويسرا وتعاونها الكامل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أرجو سيدي أن تتقبل تهانئ وفدي على توليك رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، وأود أن أؤكد لك دعم وتعاون وفدي الكاملين فيما تهتدي اللجنة بك وبهيئة مكتبك لكي تتوج أعمالها بالنجاح.

ستنظر وفود عديدة إلى الخلف وإلى عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وستشعر بالأسف لأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الدولي لم تحقق إلا القليل من النجاح، وسنتحسر على الفرص الضائعة التي كانت في متناول أيدينا وتركناها تفلت منا. وإذا ما كنا صادقين مع أنفسنا، فعلينا أن نسلم بأن عجز المحافل المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي على التصدي بشكل موضوعي إلى القضايا الأكثر أهمية ليومنا هذا إنما يعبر عن أزمة متفاقمة في مجال العلاقات الدولية وعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

لدى انتهاء الحرب الباردة كانت للمجتمع الدولي توقعات كبيرة بأننا سنبدأ في نهاية الألفية مرحلة جديدة تقل فيها حدة اختلافاتنا ونسعى فيها إلى الاتفاق على أرضية مشتركة للنهوض بالاستقرار والسلم والأمن على الساحة الدولية. وخلال مدة عقد واحد القصيرة، تآكلت تلك التطلعات السامية تآكلا شديدا. ومما عزز ثقتنا في تراجع التناحر القائم في الماضي بين الدول العظمى وفي اختفاء تقسيم العالم إلى شرق وغرب وفي تحقيق تقدم كبير في الحالة الأمنية على الساحة الدولية عقد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود في عام ١٩٥٥ وعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد وقت وجيز.

خلال العقد الأخير تمت التخفيضات في الأسلحة النووية انفراديا وثنائيا ومن خلال عملية معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية. ورغم تخفيض عدد الأسلحة النووية إلى نصف ما كانت عليه وإلى قرابة ٣٠ ٠٠٠ سلاح، ما زالت الترسانات تضم ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ سلاح نووي ميداني ازداد الاعتماد عليها. بيد أن الزخم يتناقص مع انحسار فرص التصديق على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية. والمحادثات الجارية لعقد معاهدة لزيادة أخرى في خفض الأسلحة الاستراتيجية يبدو أنها تمهيدية وغير حاسمة، وإن كانت مشجعة.

وكان ينبغي للتجارب النووية التي أجريت العام الماضي في جنوب آسيا وإصدار الهند مسودة مذهب نووي هذا العام، أن تشكل تنبيها ودعوة إلى العمل، وبخاصة للدول الحائزة على الأسلحة النووية. بيد أن مما يثير قلقنا البالغ أننا نشهد الدفع بأسباب منطقية جديدة أو التوسع في الأسباب القديمة لتبرير استخدام الأسلحة النووية قد تؤدي إلى تفاقم احتمال حيازتها إلى أجل غير مسمى، وقد تؤدي إلى قيام آخرين بتطوير أسباب منطقية مماثلة لتبرير حيازتها. وقد تعذر إحراز التقدم في المفاوضات المتصلة بعقد معاهدة بشأن المواد الانشطارية، كما أن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ ما زالا بعيدي المنال. وفضلا عن ذلك، ظلت الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وتفاقم أوجه عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي، تعكر صفو المناخ الدولي اللازم للنهوض بنزع السلاح وتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين.

وهناك حاجة ماسة لقوة دافعة لأغراض تحقيق تقدم على كل الجبهات. ويأمل وفدي أن نراعي خلال مداولاتنا في اللجنة الأولى التصدي بإيجابية إلى العناصر الأساسية اللازمة لتسهيل العمل وإحراز نتائج لدى السير قُدما بجدول أعمال نزع السلاح.

الدول جميعها ترى أن نزع السلاح النووي يشكل إحدى قضايا نزع السلاح الأكثر أهمية التي يواجهها المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، يشغل نزع السلاح النووي بال المجتمع الدولي بأكمله. ومما يثير قلق جنوب أفريقيا، الرفض المستمر للتسليم بأن هذه هي الحالة بالفعل. وقد أدى هذا الرفض إلى عدم تمكننا من تناول هذا الموضوع المهم والمقلق في محافل من قبيل مؤتمر نزع السلاح في جنيف وعملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار. وهذا بالرغم من أن جنوب أفريقيا والعديد من المشاركين الآخرين في هذه الاجتماعات أوضحوا أن الاقتراحات المطروحة لن تقوض أو تهدد المفاوضات الرامية إلى خفض الأسلحة النووية الجارية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وستظل لهذه المفاوضات أهمية كبرى بالنسبة إلى القضاء على الأسلحة النووية في نهاية الأمر تماما مثل المفاوضات التي ستشارك فيها في المستقبل الدول الثلاث الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية.

ومما نسعى إليه أن يضطلع المجتمع الدولي، ممثلا بمؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار، بمداولات تتركز على الخطوات العملية اللازمة لبذل جهود منهجية ومرحلية للقضاء على الأسلحة النووية. ومما يزيد هذا القلق استفحالا عدم تصدي اللجان التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى القضايا الجوهرية. وستواصل جنوب أفريقيا التمسك باقتراحاتها، التي تقدمت بها إلى آخر ثلاث لجان تحضيرية، لدى عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ والذي من المقرر أن يجتمع في نيسان/أبريل القادم. ونأمل أيضا أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي من أن يستعرض بنجاح تطبيق المعاهدة ومن اعتماد جدول أعمال ذي توجه مستقبلي يقرب بيننا وبين التصدي بشكل كامل إلى أهداف المعاهدة، وسنعمل مع كل الشركاء الآخرين في معاهدة عدم الانتشار لكي نحقق هذا الهدف، وبخاصة على ضوء التحديات التي نواجهها.

ومن دواعي السرور لجنوب أفريقيا وشركائها في التحالف من أجل وضع جدول أعمال جديد، أن تقدم مشروع قرار تنظر فيه اللجنة الأولى. والغرض من مشروع القرار هو تنشيط المناقشة بشأن نزع السلاح النووي وتقديم جدول أعمال واقعي لتحقيق نزع السلاح النووي. ونأمل أن تؤدي التغيرات التي اقترحت على مشروع القرار في العام الماضي إلى جعل النص الجديد يحظى بموافقة أوسع نطاقا. لقد كانت هناك محاولة مخلصة لتناول الاقتراحات وأوجه النقد البنّاءة التي تلقيناها مع المحافظة في نفس الوقت على مضمون مشروع القرار ونتوقع أن تنظر الوفود بجدية في مضمون مشروع القرار وألا تعود ثانية إلى أفكار مفاهيمية غير واضحة لأسباب سياسية انتهازية، كما فعلت وفود معينة في العام الماضي.

من المتوقع أيضا ألا تعترض الوفود بارتياب على عنوان مشروع القرار دون أن تحاول تخيل أو مناقشة ما ينبغي عمله في الفراغ الذي سيواجهنا عندما ننجز جدول أعمال نزع السلاح النووي الحالي الذي ترجع جذوره إلى الخمسينات، بإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية. إن تعزيز مفهوم أننا لا يمكننا أن ننظر في جدول أعمال

المستقبل إلى أن ننتهي مما يسمى جدول أعمال الوقت الحاضر، سيؤدي في نظر وفدي إلى إضاعة غير معقولة لوقت غال ونحن نتناول مسألة هامة.

ما برحت المقترحات الخاصة بجدول الأعمال الجديد تسعى إلى تحديد الموقف الوسط لتجنب الدخول في مصيدة الشلل الناشئة عن المواقف المتشددة ومواقف الحد الأدنى السهلة التي سيطرت على مناقشات نزع السلاح النووي. ولم تؤد تلك المواقف المتطرفة إلا إلى زيادة الاستقطاب وتقليل النتائج. ونهج جدول الأعمال الجديد يعترف صراحة بالتحديات التي تواجهنا ويدرك ويرحب بالخطوات التي اتخذت ولا تزال تتخذ حتى الآن. وهـــذا النهج لا يسعى إلى تجنب المسائل الصعبة، ولكنه لا يسعى أيضا إلى المواجهة. وهو بالإضافة إلى ذلك يسعى إلى وضع أساس لنهج مشترك لتحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية من خلال عمليات انفرادية وثنائية قائمة ومن خلال خطوات للإنفاذ المكمل والمتبادل على الصعيدين الشامل والمتعدد الأطراف.

أود الآن أن أنتقل إلى عدد من المسائل الأخرى الهامة التي تود جنوب أفريقيا أن تلقي الضوء عليها والتي سنتناولها في سياق مداولاتنا. إننا نرحب بتكثيف عمل الفريق المخصص لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية والسمية الذي ظهر بوضوح في برنامج العمل المكثف والطويل الذي وضع في العام الماضي. وتلتزم جنوب أفريقيا التزاما كاملا بهذه المفاوضات وبتحقيق بروتوكول ذي أثر فعال في تعزيز تنفيذ الاتفاقية والنهوض بعالميتها لجميع الدول. إلا أن اختتام عمل الفريق المخصص سيعتمد على الإسهام المرن والملتزم من جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بوضع بروتوكول فعال يفي بالأهداف التي وضعها المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية الذي عقد في عام ١٩٩٤. ولا نزال مقتنعين بأن الفريق المخصص سيتمكن من اختتام عمله في الإطار الزمني المقرر في المؤتمر الاستعراضي الأخير للاتفاقية. وسيكون من الحتمي أن يتحقق وضع بروتوكول فعال يحقق الأهداف التي وضع من أجلها، وليس مجرد بروتوكول يحقق أهدافا وطنية معينة مع الحفاظ في نفس الوقت على مواقف الحد الأدنى السهلة الوطنية بشأن تلك المسائل.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. ونشعر بالانشغال ليس فقط للاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة ودورها في إذكاء نيران الصراعات الإقليمية ولكن أيضا للأثر السلبي الذي تتركه على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الديمقراطية الناشئة حديثا وعلى استقرار هذه الدول. وجنوب أفريقيا مقتنعة بأن النهج الشامل الذي يقوم على أساس الشواغل الإقليمية سيوفر للمجتمع الدولي دعائم للبناء يعالج بها المشاكل المرتبطة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد استخدمت دعائم البناء هذه في الأمم المتحدة وداخل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة التنسيق الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، من بين هيئات أخرى، وذلك للتأكد من تناول موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة على نحو سليم. والتحدي الذي يواجهنا الآن يتمثل في استخدام هذه الفرص والإعداد لمؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه التوصل إلى حلول عملية لمشكلة الانتشار. وهذا من شأنه أن يساعد في ضمان تناول هذا الموضوع على الصعيد الدولي وفي مناطق بعينها من العالم. وفي هذا الصدد ينبغي اتخاذ قرار مبكر حتى تتمكن اللجنة التحضيرية من البدء في الإعداد لهذا المؤتمر.

ترحب جنوب أفريقيا بتقرير الأمين العام (A/54/258) عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٧ (A/52/298) عن الأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى تقرير فريق الدراسة المعني بالذخائر والمواد المتفجرة. ويتضمن هذان التقريران معلومات قيمة وتوصيات بشأن كيفية تناول مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة كما أنهما يشكلان وثيقتين مرجعيتين هامتين للجانب التحضيري من أعمال المؤتمر الدولي في عام ٢٠٠١.

إن إبرام معاهدة حظر الألغام يعتبر أحد الإنجازات السريعة اللامعة في تاريخ جهود نزع السلاح. والنتيجة الناجحة للاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في مابوتو، بموزامبيق، تضع الأساس للتنفيذ العملي لأحكام هذا الصك الدولي الهام الذي يحظر الألغام المضادة للأفراد. هذه العملية سيجري التعبير عنها في لجان الخبراء الدائمة التي أعطاها الاجتماع الأول للدول الأطراف الولاية في زيادة التركيز على تنفيذ المعاهدة. وقد عقد أول هذه الاجتماعات في جنيف وأسفر عن تقدم مبدئي يبشر بالخير. وجنوب أفريقيا، باعتبارها

رئيسا مشاركا للجنة المعنية بالتنفيذ العام للمعاهدة، ستتولي اهتماما شديدا لهذه العملية وستسهم بروح إيجابية في العمل في جميع لجان الخبراء.

إن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الألغام أمر له أولوية. ولكن الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهدة الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، ولا سيما بروتوكولها الثاني الخاص بالألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة، ينبغي أن يستكشف بالكامل في تناول الصعوبات التي تواجه الدول التي لا تتمكن من الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام في هذا الوقت بالذات. هذه بشكل خاص هي الحالة فيما يتعلق بحظر ممكن لنقل الألغام المضادة للأفراد في سياق معاهدة حظر أسلحة تقليدية معينة.

ما فتئت جنوب أفريقيا تلتزم بالعمل في هذه اللجنة وجميع المحافل الأخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار بغية تحقيق الهدفين المشتركين، أي القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل والحد من عدد الأسلحة التقليدية إلى أدنى حد ممكن للدفاع عن النفس. وسنعرب عن وجهات نظرنا ومواقفنا بشأن المسائل التي لم نتطرق إليها في هذا البيان أثناء المداولات التي سنشرع فيها وفقا للجدول الزمني لعمل هذه اللجنة.

السيد لاراين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأتقدم بالتهانئ أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

لقد اعتمدت شيلي في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي سياسة واقعية وعملية، وهي تقف مستعدة لدعم النُهج الجديدة. ولذا فإننا نعتقد أن من الأساسي للجنة الأولى أن تركز على تحقيق أهداف معينة من شأنها أن تساعد على استعادة الثقة المتضعضعة في آليات نزع السلاح القائمة وأن تحدد مفاهيم جديدة للأمن الدولي. وتمشيا مع هذا الاعتقاد، نرى أن الأمن البشري جانب يمكن أن يجدد ويثري عملنا، لأنه يشكل إطارا مفهوميا يضع الإنسان في مركز آلياتنا الأمنية. وإلى جانب كونه يؤكد على دور القانون الإنساني وحقوق الإنسان بوصفها أعمدة للتنمية البشرية، فهو يركز أيضا تركيزا خاصا على موضوعات مثل الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة، فإننا نرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن التوصية المقدمة من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي يترأسه السفير ميتسورو دونواكي، بعقد مؤتمر دولي بشأن الأسلحة الصغيرة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١. وينبغي للموضوعات التي ينظر فيها المؤتمر أيضا أن تشمل التجارة غير المشروعة بالأسلحة كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز نهج شامل من شأنه أن يحد من الآثار السلبية للانتشار.

ويوجد في إقليمنا التزام واضح جدا بالمضي قدما في مكافحة صنع هذه الأسلحة والاتجار بها. وتم تعزيز اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة، والاتجار بها على نحو غير مشروع، بإعلان أصدره رؤساء البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وشيلي وبوليفيا؛ وأنشأ هذا الإعلان آلية مشتركة لتسجيل مشتريات ومبيعات هذه الأسلحة. وأنشئت أيضا منظومة للمعلومات تابعة للبلدان الأمريكية على أساس اتفاقية البلدان الأمريكية، وصدقت لجنة البلدان الأمريكية لمراقبة سوء استعمال المخدرات التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، على نظم نموذجية للأسلحة الصغيرة وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها.

من الواضح أن التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة وآثارها المزعزعة للاستقرار تشكل عقبة رئيسية أمام تقديم المساعدة الإنسانية ومن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتطيل أمدها، فتعرض حياة المدنيين للخطر وتضعضع الأمن والثقة اللازمين لاستعادة السلام والاستقرار. وهذه المشكلة، التي تضر بالأطفال بوجه خاص، تنعكس بوضوح وبصورة مأساوية في تقدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن مليوني طفل ماتوا خلال العقد الأخير كنتيجة مباشرة للصراعات المسلحة وأصيب ٦ ملايين بجروح خطيرة أو إعاقة دائمة.

وبالنظر إلى الفشل الذريع الذي مني به مؤتمر نزع السلاح، الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتعامل مع هذا الموضوع، في أن يحقق أي نوع من التقدم نحو نزع السلاح النووي - على الرغم من جهود الوفد الشيلي - فإننا نعتقد أن جميع البلدان يلزم أن تضاعف جهودها صوب عدم الانتشار ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ونظرا لعدم توفر الإرادة السياسية الذي يتعذر تبريره

للمضي قدما في هذه الناحية، فإننا نساند مساندة تامة المبادرة التي تقدم بها التحالف من أجل خطة جديدة، التي تمنح قوة دفع جديدة لمحافل نزع السلاح وتشمل عناصر لإجراء مناقشة من شأنها أن تعبر على نحو أكثر دقة عن الحالة الراهنة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الأسف تلاشي احتمالات القضاء على الأسلحة النووية والحقيقة المتمثلة في أن المجتمع الدولي يقف اليوم في مفترق طرق، حيث يتعين عليه أن يختار بين الأخطار الكبيرة للانتشار والتحديات المتمثلة في نزع السلاح. وكما لاحظنا في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نوافق على الرأي المعرب عنه في محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح بأن التقدم صوب نزع السلاح النووي يرتبط بصورة لا فكاك عنها بالنجاح في مجال عدم الانتشار النووي: أي أنه إذا لم تحرز النتائج المطلوبة في هذا الجانب، فإن هدف القضاء على الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق. وبالتالي يجب علينا أن نعزز الالتزام الأساسي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المتعهد به من جانب الدول النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية، حيث تعهدت الأولى بنزع السلاح النووي وتخلت الأخيرة عن الأسلحة النووية؛ وبغير ذلك ستكون هناك مجازفة بزيادة الانتشار واستمرار تحديث الأسلحة النووية في القرن المقبل.

وفي هذا الصدد، من المهم أن يُلاحظ أن شيلي عندما قررت الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، فإنها فعلت ذلك عن اقتناع بأن التزامات المعاهدة وحقوقها قد شكلت لجميع الأطراف برنامج عمل حقيقيا يهدف إلى القضاء على هذه الأسلحة. ولم تكن شيلي تنوي بأي حال من الأحوال الموافقة على نظام دولي يقوم على أساس فكرة أن مجموعة صغيرة من الدول ستستمر في التمتع بالحق في امتلاك الأسلحة النووية بينما تحرم أغلبية كبيرة من الدول من ذلك الحق. ونحن اليوم نشعر بقلق عميق وخيبة أمل إزاء المسار الذي اتبع في عملية التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ٢٠٠٠، وهو مسار لا يتصل إلى حد كبير بهدف القضاء على الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى هذه الظروف واحترام شيلي المطلق للقانون الدولي، فإننا نود أن نسترعي الانتباه على وجه الخصوص إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، والتي أكدت على وجود التزام بالتفاوض بحسن نية والتوصل إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في إطار رقابة دولية صارمة. ونحن نرى أن فتوى المحكمة توفر أساسا مبدئيا صلبا لا يجوز تجاهله.

وإلقاء نظرة على عناصر فتوى المحكمة يكشف بوضوح عن أن استخدام الأسلحة النووية، بالنظر إلى نتائجه المدمرة وآثاره الواسعة، يمكن أن يتسبب في أضرار لا حصر لها للجنس البشري. ولذا فإن المحكمة في فتواها قد أنشأت رابطة بين القوانين التي تحكم نزع السلاح والقوانين التي تحكم القانون الإنساني، آخذة في الإعتبار حقيقة أنه، بموجب القانون الدولي وبموجب جملة أحكام من بينها أحكام المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، يقع على أعضاء المجتمع الدولي واجب إلزامي بصون السلم والأمن. ولذا فإن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها، وهي أعمال تزعزع الاستقرار بدرجة عالية، يجب أن يحظر.

وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن مجرد امتلاك الأسلحة النووية في حالات العداء الشديد يمكن أن يؤدي إلى التهديد باستخدام القوة، الذي تحظره المادة الثانية، الفقرة ٤، من الميثاق، والمادة ٥٣ من اتفاقية فيينا المعنية بقانون المعاهدات، والتي تمنحها طابع القانون الملزم أو الحكم القطعي، الذي لا يمكن أن تكون فيه استثناءات.

وترى شيلي أن فتوى المحكمة تشكل بلا شك إطارا مفهوميا مرجعيا حيويا لتهيئة فرص التعاون القائمة على الثقة بدلا من التهديد بمواجهة نتائجها مدمرة للجنس البشري. ونؤمن أيضا بأنه سيكون من المفيد الرجوع مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية بشأن المسائل الأخرى ذات الأهمية المماثلة.

وأيضا في سياق نزع السلاح النووي، تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أحجار الزاوية في نظام عدم الانتشار. وتمثل بذلك خطوة هامة على طريق تقدم الجنس البشري ورفاهيته.

إننا نؤمن بأن من الضروري تعزيز أهداف المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية. ولذلك، يمثل اعتراف المجتمع الدولي بنشوء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية خطوة إلى الأمام شديدة الأهمية، لأنه يراعي الشواغل المشروعة

التي تساور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تغطي أكثر من نصف سطح العالم. ونأمل أن تكون فكرة تحويل معظم مساحة الأرض إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية مثالا طيبا يؤدي بذلك إلى تعزيز عملية نزع السلاح النووي وإلى توطيد نظام عدم الانتشار.

وفيما يختص بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح، نود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا للموقف الذي أعربت عنه بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع. ونؤمن بأن بوسعنا أن نتوصل، بتأييد من جميع الأطراف ومع إبداء المرونة اللازمة، إلى توافق الآراء اللازم حول تفاصيل دورة رابعة من هذا القبيل تعقدها الجمعية العامة، وهي الدورة التي وافقت الجمعية فعلا في قرارات متوالية على الدعوة إلى عقدها.

وتود شيلي أن تقدم إقتراحا محددا بشأن هذا الموضوع، يدعو إلى الخروج من المأزق الراهن الذي نشأ بسبب غياب توافق آراء بشأن جدول أعمال الدورة وبسبب الخلاف الناشئ عن ذلك والمتعلق بموعد عقدها. ويتمثل اقتراحنا في استعمال صيغة يُنشأ بموجبها فريق غير رسمي يجري مشاورات غير رسمية بهدف وضع صلاحيات الحد الأدنى، الأمر الذي يعطي دفعة قوية لإعداد جدول أعمال قائم على توافق الآراء.

وينبغي لجدول أعمال الدورة أن يعكس التغيرات الجوهرية التي حدثت على الساحة الدولية منذ عقد آخر دورة من هذا القبيل، فضلا عن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح والمسائل الناشئة حديثا. وسيكون من المتعين على الدورة الاستثنائية الرابعة المخصصة لنزع السلاح أن تولي اهتماما خاصا للمقترحات الجديدة؛ ولذلك نود أن نعرب عن اهتمامنا الشديد بمسألة مواصلتنا الاستفادة من اشتراك المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل نزع السلاح، والاستفادة بإسهاماتها الخلاقة.

ونود الآن أن نتناول موضوعا حظي على الدوام بأقصى درجات اهتمام شيلي. وإنني بذلك أشير إلى الحاجة إلى مواصلة اتخاذ تدابير لتنظيم النقل البحري الدولي للعوادم المشعة والوقود النووي المستنفد بالاستناد إلى أرفع المعايير الدولية المتعلقة بالسلامة. وهذا الانشغال ينبع من المخاطر التي لا تعد ولا تحصى المقترنة بالعمليات المتسمة بهذا الطابع. وهذه مسألة ينبغي أن تشغل بال المجتمع الدولي بأسره، فهي تؤثر على الدول الساحلية والدول الجزرية بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد نؤيد جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز القواعد، ودعوة الدول التي تشحن المواد المشعة عن طريق البحر إلى تقديم ضمانات مناسبة للدول التي يمكن أن تتضرر كالطلب من الدولة الشاحنة ضمان أن تراعي أنظمتها قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالنقل، فضلا عن تقديم جميع المعلومات ذات الصلة التي تتعلق بشحنات المواد المشعة، ولا سيما الإبلاغ المسبق وفي الوقت المناسب عن ممرات الشحن المختارة وخطط الطوارئ، وانتشال العوادم في حالة وقوع الحوادث ودفع التعويضات في حالة الإصابة أو الضرر.

ختاما، نرحب بإعادة تنشيط مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقره ليما، بسبب الإسهام الذي بدأ المركز في تقديمه خدمة للسلم والأمن الدوليين، وبسبب دوره في رسم السياسة العامة التي ما برحت شيلي تروج لها في المنطقة لأجل تهيئة مناخ يسمح باتخاذ تدابير لبناء الثقة. كما نود أن نؤكد ما أبديناه من دعم مستمر في أثناء عملية إعادة تنشيط المركز الإقليمي لا على الصعيد السياسي وحده بل ومن خلال المعونة المالية التي قدمت مؤخرا من أجل تشغيله أيضا.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي أسفي الشديد أن آخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة جدا، ولكني أود أن أعرب عن سعادتي برؤيتي ممثل شيلي - وهو صديق قديم يتمتع بخصائل إنسانية ومهارات مهنية عظيمة أقدرها حق قدرها - وهو يرأس أعمال اللجنة المكلفة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وأود سيدي الرئيس أن أبلغكم بتحياتي وبأطيب تمنياتي لكم بالنجاح في مهمتكم الصعبة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع أعضاء المكتب وأؤكد لهم مؤازرة وفدي التامة، ولكي أبلغهم بمدى تقديري العظيم لسلفكم السفير أندريه ميرينيه سفير بلجيكا، نظرا لقيادته اللجنة في الدورة الماضية بنجاح ملحوظ.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السيد دانابالا لقيادته إدارة شؤون نزع السلاح باقتدار، ولإسهامه في مناقشاتنا هذا الصباح إسهاما مفيدا.

يمثل المناخ السياسي العام السائد في العلاقات الدولية اليوم، والتطورات المستجدة في جنوب آسيا، وتواضع نتائج الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر المقبل المعني باستعراض معاهدة عدم الانتشار، وانعدام الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، دواعي ملموسة لقلق عدد من البلدان، من بينها بلدي، ويضطرنا هذا إلى أن نواصل بتصميم أشد جهودنا للوفاء بمهامنا في مجال نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وهي مهام أخذناها جميعا على عاتقنا. لذلك، فإن لدى وفدي من الأسباب ما يدفعه إلى الترحيب المشوب بالحذر بهذه الدورة التي ستكون آخر دورة قبل الألفية الثالثة، حتى ولو كنا نعرف في الوقت نفسه من واقع خبرتنا أن هذه اللجنة ستعمل في نهاية الأمر على ضمان إعلاء مصالح الكافة على المصالح الضيقة، وأننا سندفع بقضية نزع السلاح خطوة أخرى إلى الأمام.

إن القادة الأفارقة اقتناعا منهم بالحاجة إلى إيجاد نموذج جديد للعلاقات الدولية، يتسم بسيادة سلم وأمن دوليين شاملين حقا، وإدراكا منهم بأن نزع السلاح هو الجوهر الحقيقي لمسألة السلم والأمن والتنمية، فقد قرروا خلال مؤتمر قمتهم الخامس والثلاثين المعقود في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه الماضي بأن يولوا اهتماما خاصا جدا لنزع السلاح بهدف التوصل إلى قرارات محددة موثوق بها لأجل تحسين الحالة الأمنية في أفريقيا وإظهار معالم الطريق لبقية المجتمع الدولي في نهاية المطاف.

ومن هذا المنطلق، فيما يختص تحديدا بمعالجة القضية الحساسة المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداول هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة، وباتخاذ تدابير شجاعة، أظهر مؤتمر قمة الجزائر على نحو واضح مدى الجدية التي تعتزم أفريقيا إظهارها لإيلاء العناية بهذه المشكلة. وبينما لا تكاد البلدان الأفريقية تشعر في حياتها اليومية بتأثرها بخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها معرضة على نحو مباشر لأخطار فعلية حقا تمس في غالب الأحيان أمنها واستقرارها، وهي أخطار تتمثل في الأسلحة الخفيفة، لا سيما عندما تُهرب لتخرج عن سيطرة هياكل الدولة وتذهب إلى الشبكات الإرهابية والإجرامية التي يتمثل هدفها المعلن في إرهاب الناس والإخلال باستقرار الدول والاعتداء على أمنها.

والهدف من القرار المتخذ في مؤتمر قمة الجزائر بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع هو الإعراب، من خلال تدابير ملموسة متفق عليها، عن تصميم أفريقيا على مكافحة هذا البلاء الذي يهدد أمنها وجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش. وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأفريقية قررت إدراكا منها لوجوب توحيد صفوفها وطرحها لمقترحات واضحة، أن تعقد اجتماعا أفريقيا تحضيريا للمؤتمر الدولي المزمع عقده بشأن هذه المسألة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١.

ولما كان رؤساء الدول والحكومات، على دراية أيضا في هذا الصدد بأنه ليس بمقدور أفريقيا أن تمنع بمفردها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، فقد ناشدوا المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة إلى البلدان الأفريقية المتضررة لكي يتسنى لها أن تنفذ البرامج المحددة لحل المشاكل المتصلة بانتشار تلك الأسلحة وبتداولها بصورة غير مشروعة.

ونظرا لنطاق هذه الظاهرة والخراب الذي سببته هذه الأسلحة في مناطق تجدر الإشارة إلى أنها لا تنتجها، فإن الإجراء الدولي الموطد العزم والمتسق الذي تشترك فيه أولا وأخيرا البلدان التي تنتج الأسلحة، هو وحده الذي يمكن أن يكون فعالا ومثمرا. وعلى هذا النحو تتضح مسؤولية البلدان المنتجة - وبخاصة مسؤولية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وضوحا تاما، حيث بلغت صادراتهم نسبة ٨٣ في المائة من السوق العالمية.

ومن وجهة النظر هذه، يتيح المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المقرر انعقاده في سنة ٢٠٠١، فرصة ملائمة للنظر بصورة جادة في هذه القضية، ونأمل أن يخلص المؤتمر إلى اعتماد تدابير ملموسة وفعالة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أننا سوف نتناول الاتجار غير المشروع بالأسلحة وليس التجارة بالأسلحة فيما بين الدول، وهي تجارة مشروعة ونحن جميعا لا نعتبرها مسألة قيد النظر، مثلما لا نشكك في مسؤولية دولة ما عن ضمان الدفاع عن أراضيها وحماية مواطنيها.

وبغية ضمان نجاح هذا المؤتمر الرئيسي، لا بد لنا أن نبدأ من الآن في الإعداد له بالتفصيل. أولا لا بد أن نتفق على مكان انعقاده. ونحن نعتقد أن من الأهمية البالغة اختيار عاصمة تـُمثـّل فيها جميع الدول، لا سيما الدول الأفريقية. ومن وجهة النظر هذه، فإن مقر الأمم المتحدة في نيويورك هو الموقع الأكثر ملاءمة، فيما يبدو، حيث أنه يوفر كافة الأوضاع اللازمة لاستضافة مؤتمر كهذا، فضلا عن أنه يوفر اللجان التحضيرية التي سوف تضطلع بمهمة تحديد النطاق المحدد لهذا المؤتمر وصياغة جدول أعماله وإعداد وثيقته الختامية التي سوف تتوج أعماله.

وفي هذا الصدد، وبالرغم من أن بالمستطاع استخدام تقرير فريق الخبراء الحكومي كوثيقة أولية مفيدة وجديرة بالترحيب، من الأهمية أخذ مواقف الدول في الاعتبار، كي نتمكن من التوصل إلى نهج شامل لمواجهة هذا التهديد المروع الذي يحيق بنا جميعا - دولا وأفرادا وأولا وأخيرا، مجتمعات الجنوب، التي تمر يوميا بتجربة مريرة من جراء تلك الأسلحة. ونعتقد أيضا أن من الملائم والمشروع أن ترأس المؤتمر دولة عضو من دول حركة عدم الانحياز.

وإذا أولي اهتمام خاص، بصورة عامة، بالأسلحة التقليدية - ولا يسع بلدي إلا أن يرحب بذلك - فإن المجتمع الدولي لا يسعه في الوقت نفسه أن يتغاضى عن الأولويات التي حددها بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

والواقع أن الوثيقة التي اعتـُمدت في ذلك الوقت، والتي لا تزال تشكل الوثيقة المرجعية الأساسية في المجال المعياري لنزع السلاح، تنص بوضوح في برنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة، على الأولويات والتدابير التي ينبغي تنفيذها على سبيل الاستعجال في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفضلا عن ذلك، وبغية القضاء على الأسلحة النووية على نحو حاسم، وضع برنامج كامل مع جدول زمني لتنفيذ تخفيض مخزون الأسلحة النووية ووسائل إيصالها تدريجيا وعلى نحو متوازن.

وبعد مضي عقدين كيف ينبغي لنا أن نقيـّم التقدم؟ وما هي النتائج التي تحققت، وكيف تحقق تلك النتائج التوقعات المشروعة للشعوب التي أصيبت بجراح نفسية دائمة من مآسي هيروشيما وناغازاكي؟ من الضروري في بادئ الأمر التأكيد على أنه بالرغم من تحقيق نتائج قيمة، فأنها كانت دون توقعاتنا، لا سيما عند مقارنتها بالطموح المعلن في القرار الأول الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦: "القضاء على الأسلحة الذرية في الترسانات الوطنية والقضاء على جميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها للتدمير الشامل". (القرار ١ (د - ١)، الفقرة ٥ (ج)).

وفضلا عن ذلك، أسفرت التطورات الخطيرة في جنوب آسيا، إلى جانب العودة إلى عقائد كنا نعتقد أنها اندثرت، والرجوع إلى نظرية الردع النووي التي عفى عليها الزمن، عن مخاوف مشروعة وزادت من قلقنا بشأن عالم الغد. كما أننا لا نشعر بالاطمئنان من جراء افتقار الدول النووية للإرادة السياسية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بالرغم من أنها حصلت في عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

إن تصرفات بعض الدول والدول النووية وافتقارها إلى المرونة، على نحو ما ظهر في اجتماعات اللجان التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر انعقاده سنة ٢٠٠٠ لا تبشر بالخير أيضا، بالرغم من أنه ليس بمستطاع تلك الدول أن تقوض عزمنا على العمل معا لإيجاد عالم أكثر أمنا لأجيال المستقبل.

ونظرا لهذا الالتزام، لا نزال على ثقة بأنه، مع حلول الألفية الجديدة وما تجلبه من آمال جديدة، سوف تستجمع كل الدول قواها تحت رئاسة السيد سيلبي، ممثل جنوب أفريقيا، لإنجاح هذا المؤتمر الذي من شأنه أن يعزز الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للدول النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تـُبرئ ساحتها وبنية حسنة، فتجري بنجاح مفاوضات للقضاء على الأسلحة النووية، حسبما طالبتها بذلك بحق محكمة العدل الدولية على النحو الوارد في فتواها التاريخية التي أصدرتها في تموز/يوليه ١٩٩٦. وهذا أيضا هو فحوى اقتراح مجموعة الـ ٢١، الذي تبناه ٢٨ بلدا، والذي يرمي إلى إنشاء لجنة خاصة لوضع جدول زمني للتخفيض التدريجي للأسلحة النووية، إن هذا الاقتراح جدير بالنظر فيه بصورة جادة، شأنه شأن المقترحات

الأخرى، بما في ذلك المقترحات التي قدمها بلدي، في محافل شتى، من قبيل مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذا السياق، أود أن أقول - علاوة على الاتفاق بشأن إضافة خمسة أعضاء جدد الذي يرحب به بلدي - إننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. إلا أن هذه المشكلة يجب ألا تقوض، تحت أي ظرف، عزمنا على المضي قُدما في بذل جهودنا كي يتسنى لهذه الهيئة الرئيسية أن تؤدي دورها وتنفذ مهمتها بنجاح.

من جهة أخرى، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام، الذي قام، بصفته الوديع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعقد اجتماع في فيينا قبل أيام قلائل لتسهيل دخول هذه المعاهدات حيز النفاذ. إن بلدي يثني على المبادرة وعلى الإعلان الذي أصدره الاجتماع، تماما كما نثني على المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر واعتمد قرارا بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصدى من ثم لمسألة تمثيل أفريقيا تمثيلا ناقصا فيما سبق. ونشعر بالسرور بخاصة إزاء ذلك، لأن هذا الاتفاق بشأن زيادة العضوية من ٣٥ عضوا إلى ٤٣ قد تم تحت رئاسة الجزائر، التي كانت أول بلد يطالب، قبل ٢٥ سنة، بتعديل هذه المادة.

ووفقا للخيارات الأساسية التي اختارتها الجزائر بعد تحقيقها الاستقلال، ما فتئت، منذ سنوات الآن، تنادي بالاستخدام الحصري في الأغراض للتكنولوجيا النووية السلمية وبالترسيخ المستمر لنظام عدم الانتشار كوسيلة جوهرية للتقدم نحو نزع السلاح العام الكامل. هذا هو السبب الذي من أجله أعلنت الجزائر في عام ١٩٩٤ التزامها المطلق بمعاهدة عدم الانتشار وأخضعت منشآتها طوعا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبهذا أظهرت الجزائر، من خلال شتى إجراءاتها، التزامها القوي والفعال بعدم الانتشار وبنزع السلاح العام والكامل - وهو هدف رئيسي من أجل المحافظة على السلام والأمن الدولي.

وهذا هو سبب دعوة الجزائر الدائمة إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وسبب انضمامها في شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى معاهدة بليندابا المنشئة لمنطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية، لتصبح ثالث دولة طرف فيها. وهو أيضا سبب سعيها الدائم في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع الدول الأخرى المطلة عليه إلى إنشاء منطقة سلام وأمن وتعاون وازدهار مشترك. ثم إنه سبب اعتقادها بأن من الطبيعي ومن المنطقي أن يمتد هذا الالتزام إلى منطقة الشرق الأوسط، المنطقة البالغة الحساسية من كل النواحي التي تربطها بها أواصر كثيرة، والتي تشكل إسرائيل فيها الدولة الوحيدة التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري في هذا السياق أن تؤيد جميع دول المنطقة بصورة قاطعة لا رجعة فيها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتنطبق هذه المناشدة أيضا على جنوب آسيا التي أصبح سباق التسلح فيها بين بلدين متجاورين مصدرا لقلق بالغ.

وفي هذا الصدد نرى أن من الضروري أن نعمل معا وبلا كلال من أجل كفالة أن تتأصل في أذهان الناس جذور اقتناعنا المشترك بأن إنشاء هذه المناطق يمكن أن يعزز السلم والأمن الدوليين وأن يدعم بالفعل بانتشار المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تشمل اليوم ١٠٤ بلدان، الذي يحدث الآن والذي نرجو ألا ينتكس.

ولقد نادينا مرارا وتكرارا دونما كلل بنزع السلاح العام الكامل، لا لمجرد الإغراق في ممارسة طقوس رتيبة وإنما لأننا مقتنعون بأن نزع السلاح أصبح ضرورة حيوية يؤدي الوفاء بها إلى تمكين البشرية من الانطلاق نحو عصر من التاريخ جديد من حيث النوعية، وذلك بإقامة مجتمع خال من الخوف يعاد توزيع موارده على تنمية الأمم وازدهارها بدلا من التسلح. وبينما ندرك تماما صعوبة المهمة والجهود الجبارة التي لا يزال من الواجب بذلها وصولا إلى هذا الهدف - ما دامت وظيفة الحضارة مسعى طويل الأجل بالضرورة - فإننا نظل على اقتناعنا الراسخ بأن هذا الخيار يمكن تحقيقه إذا أمكن إنهاء الإجراءات والسياسات التي ألهبت التناحر والكراهية، وإذا أمكن أن تسود الحقيقة البسيطة بأن الأمن والتنمية والازدهار قدر محتوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.